صفقة القرن

2020

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

BAHETH CENTER
For Palestinian and Strategic Studies

العنوان: صفقة القرن

إعداد: وحدة الدراسات السياسية

الناشر: مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

تاريخ النشر: نيسان 2020

العدد: الثالث

حقوق الطبع محفوظة للمركز

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية
بناية يونس- ط 1
Lebanon/Beirut/Beer Hassan
near Morocco Embassy
Younis bldg. 1st floor
Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800
FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408
e-mail: baheth@bahethcenter.net
www.bahethcenter.net

فهرس المحتويات

تقديم 5

صفقة القرن: حقائق الصراع وخيارات المواجهة (مروان عبد العال) 7

صفقة القرن: خطة سلام أم خطّة ضم وفصل عنصري؟ (د. دعاء الشريف)..... 17

صفقة القرن الأمريكية: الظروف والدوافع والأهداف (براءة درزي) 31

المقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوسلو أنموذجاً! (فتحي كليب) 43

صفقة القرن: الخيار الأردني والمصري والدور السعودي (د. خالد سعيد)..... 55

صفقة القرن: ومسار التطبيع مع العدو الصهيوني (إبراهيم علي المدهون)..... 65

«صفقة القرن»: بين الرفض الفلسطيني والتداعيات الإقليمية (هيثم أبو الغزلان)..... 73

تقديم

على الرغم من «تسيّد» جائحة كورونا المشهد العالمي، لما لها من تداعيات مهولة، في الحاضر والمستقبل على المجتمعات البشرية في مختلف المجالات الصحية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، إلا أن «صفقة القرن» المشؤومة، التي أعلن عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشكل رسمي في نهاية الشهر الأول من العام 2020، لا تزال تحظى بمتابعة واهتمام بالغين من قِبل الأطراف المعنية، أي الشعب الفلسطيني وقواه الحيّة ونخبه السياسية، والكيان الإسرائيلي، والدول العربية التي ستتأثر بشكل أو بآخر إذا ما تمّ تطبيق كل أو بعض بنود ومندرجات «صفقة القرن» في القادم من الأيام، سواء في إطار تفاوضي ما، أو بقوّة السلاح وفرض الوقائع على الأرض، كما تفعل «إسرائيل» حالياً!

في هذا الملف الخاص، قراءات مختلفة لأهم الأبعاد التي تنطوي عليها «صفقة القرن»، والسبل المناسبة لإفشال هذه الصفقة، برغم الكثير من الكلام حول موتها في مهدها، وقبل أن يتم الإعلان عنها رسمياً، لأنها تتجاهل الواقع المعقد للصراع مع الحركة الصهيونية المتمترسة اليوم في فلسطين، والتي لم تستطع أن تفرض وجودها الغاصب على الشعب الفلسطيني وعلى شعوب المنطقة، مع مرور أكثر من سبعة عقود على إنشاء ما يُسمّى «إسرائيل»، والتي لم تترك وسيلة إلاّ واستخدمتها من أجل فرض وجودها الشاذ، وفي ظلّ دعم دولي المنقطع النظير لها.

يُستهلّ هذا الملف بقراءة معمّقة لحقائق الصراع وخيارات المواجهة، للأستاذ مروان عبد العال، إلى بحث في المضامين العنصرية للصفقة، للدكتورة دعاء الشريف، ومقالة حول ظروف ودوافع الإعلان عن «صفقة القرن» للباحثة براءة درزي، وبحث حول «المقدمات الاقتصادية لصفقة القرن... أوسلو نموذجاً ـ للأستاذ فتحي كليب، ومقالة تحليلية للدكتور خالد سعيد حول الأدوار الأردنية والمصرية والسعودية في «صفقة القرن»، فمقال حول تأثير الصفقة في مسار التطبيع الخليجي مع الكيان الصهيوني للأستاذ إبراهيم المدهون؛ وبحث ختامي حول «صفقة القرن: بين الرفض الفلسطيني والتداعيات الإقليمية، للأستاذ هيثم أبو الغزلان.

صفقة القرن
حقائق الصراع وخيارات المواجهة

مروان عبد العال*

كيف نواجه صفقة القرن ؟ سؤال قد يبدو بسيطًا، لكنه سؤال مُركّبٌ بخلفياته التاريخية ، وعميقٌ بتداعياته الحاضرة و بأبعاده المستقبلية، سواء لجهة الإخفاقات المحققة أوالانعطافات المفصلّية التي مرّت بها القضية الفلسطينية منذ ما قبل عام 1948 وما بعده. فالصفقة الراهنة لا تشكّل سياقاً خارج دائرة الصراع إنما تقع في ذروته، وامتداداً للمنهجية التاريخية التي جسّدها المشروع الأمريكي – الصهيوني؛ وما كشفته بنود الصفقة أخيراً هو تعبير عن حقيقة هذا المشروع دون خداع ، لذلك سؤل كيفية المواجهة تنطلق من مهده المسلمات التي تحكم عملية الصراع:

أ) أنه صراع ينطلق من الوجود نفسه، باعتبار أنه يتوقف على طبيعته تهديد الوجود نفسه.

ب) أنه صراع شامل يدور حول كلّ الأرض ويستهدف المنطقة والأمّة؛ أي يشمل كل الوجود بمكوّناته، ومع عدو استيطاني إقصائي إحلالي.

ج) أنه صراع وجودي– مصيري، يتطلب اشتقاق سياسات دفاعية وهجومية في آن، تُترجم إلى ممارسة عملية، وتكوّن استراتيجية شاملة، بوصفها (عملية تنبع من اشتباك بين إرادتين متنازعتين)، وتعتمد على عناصر القوّة الممكنة والكامنة، و بصورة تجعلها تُمارَس بتأثير أكثر لتحقيق الغايات.

ويلحظ مشروع المواجهة/المقاومة الشاملة للصفقة التصفوية ، مستوى المجابهة التاريخية الراهنة، والمستويات الاستراتيجية الشاملة التي لا تقتصر على مجال معيّن دون غيره، ولا على رد فلسطيني دون لحظ أبعاد وقوى ومديات الصراع الشامل. وحسب تشبيه الجنرال (أندريه بوفر)،

* باحث وأديب فلسطيني، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان.

الاستراتيجية مثل الموسيقى، لها نغمات وطبقات عالية وأخرى منخفضة؛ ويتوقف اختيار النغمة المناسبة على الموقف وعلى الغاية ذاتها. و يصبح سؤال المواجهة بمثابة رؤية لبناء الذات والقدرات والمفاهيم وتفعيل الطاقات لصدّ المشروع المعادي بكلّ أبعاده، وبوعي مخاطره وملامحه وتحدياته، لتُرسم بمجموعها آفاق ومقوّمات المواجهة الشاملة.

ملامح وأصول وخلفيات تاريخية:

الراعي النزيه : خديعة «المساعي الأميركية الإنسانية». إن قراءة أي ملامح للصفقة الأميركية الأخيرة تستدعي العودة إلى المقدّمات التاريخية التي أسهمت في تشكيلها. وكنّا انطلقنا من مسلّمة أن ما يجري اليوم ليس مفصولاً، بل هو جزء من بُنية شاملة، كي ندرك حقيقة المساعي الأمريكية «الإنسانية» وقبلها كانت لجنة المساعي الحميدة، الصيغة الاستعمارية البريطانية في فلسطين الإنتدابية؛ وكانت بداية لترسيخ مظهر حياد الاستعمار و«صديقتنا» بريطانيا، والتي وصلت إلى قبول العرب بمعادلة: «الراعي النزيه» أو «الوسيط العادل»؛ ومقولة إن 99. 99 من أوراق الحل بيد أميركا ..وإلخ، والتي أصبحت فيما بعد العرّاب الحصري للتسوية؛ بينما في الحقيقة التي نعلمها أنه لا يمكن الفصل بين جناحي هذه المعادلة، كونها استراتيجية صهيو/ أمريكية واحدة، تأتي كامتداد لإستراتيجية قديمة في جوهرها، وجديدة في أسلوب إدارتها، وفرادتها في غرائبية الإدارة الترامبية الحالية، لناحية تقويض المفاهيم التقليدية للتسوية، والتطبيق الأحاديّ الجانب لما سمّي صفقة القرن، وفق استراتيجية تمتلك ذات الركائز، ولكنها تعتمد سياسة الإكراه التام لإجبار المخالفين على القبول، مع الاحتفاظ بثبات الهدف؛ فالصفقة ليست تسوية بل تصفية للقضية الفلسطينية وتدميرها، واقتلاع فكرة فلسطين من جذورها.

البؤس/ الخوف: كذبة «السلام هو الخيار الاستراتيجي الوحيد»، أسّست مسبقاً لنهج سياسي محكوم بالهدف وليس بالتفاصيل أو المعايير. فقد يصح وصف الكاتب الفرنسي «ألان غريش» لصفقة القرن «أنها أسطورة بوزن أيديولوجي». هذا النسق السياسي، الذي تمكن من شق مجرى تاريخي أطلق عليه «خيار السلام الاستراتيجي»، جرت مراكمته منذ النكبة عام 1948؛ ويوم كان الجرح لا يزال طرياً، أطلقت الولايات المتحدة ما سمّي بمشروع جونستون عام 1953 لحلّ المشكلة الفلسطينية؛ وبعدها جاء مشروع وزير خارجيتها جون فوستر دالاس عام 1955م، حيث بدأت بواكير الصفقة التي حملت اسم "المساعي الإنسانية الأمريكية" لحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينين؛ وكانت قد تحدثت عن مشكلتي "البؤس" و"الخوف"، وأن حلّ مشكلة بؤس مليون لاجئ يكون بإعادة توطينهم من خلال مشاريع التنمية، وأن إزالة الخوف عن دول المنطقة يكون بالأمن للجميع ومن خلال "الأحلاف"؛ وهذا يحتاج إلى "الاعتراف" بوجود "إسرائيل" كجزءٍ طبيعي من المنطقة!.

الموقّت والمرحلي/ الدائم: أي أن يصبح الموقت دائماً ، كتقادم للأمر الواقع، ثم ترسيم الموقت بوصفه الحلّ النهائي؛ أي الانتقال من التسوية الى التصفية. و«الصفقة الترامبية» بمفهومها هي عقد ينهي المشكلة بحلّ التصفية النهائية، وذلك من خلال تصفية الركائز التاريخية المكوّنة للقضية الفلسطينية، كتتويج لمسار طويل قبل ومع اتفاقات «أوسلو» ذاتها، قُدّمت فيها تنازلات كبرى، أهمها الاعتراف بحق «إسرائيل» في الوجود؛ تلك السابقة التي تناغمت مع مسار التواطؤ والخيانة والعجز العربي العام، من تحويل للصراع وتدمير الهدف الجامع والمركزي، بحيث يتحول العدو المشترك إلى صديق ، مستنداً إلى أنظمة رجعية متلهفة لطيّ ملف «المرحلة الانتقالية» نحو المرحلة النهائية، أي بالتصفية، وذلك بالاستناد إلى ما انتهت إليه اتفاقيات أوسلو من خراب وطني ومؤسساتي وانتهاكات وتنازلات وتنسيق أمني وتبعيّة اقتصادية وانقسام سلطوي وشتات جديد.

الرخاء ، خديعة القرن: قد ظهرت معالمها «بحروب الصدمة» الأميركية، واستثمارها فيما سمّي «بالفوضى الخلّاقة»؛ واتضحت أكثر في اختطاف «الربيع العربي» وحرفه عن مساره، والعمل على تفكيك الدول المركزية حيث أمكن، مُستغلّة غياب المشروع العربي الجامع وفشل الدولة الوطنية، من خلال شنّ حروب مباشرة أو بيْنية، أو بالوكالة، أو بالاحتواء المزدوج، ثم لدفع ديناميات التدمير الذاتي وباستخدام وسائل متعددة، منها فِرق التطرف والإرهاب الداعي لتمزيق النسيج الاجتماعي، وتحويلها إلى دويلات إثنية وطائفية وعشائرية. كلّ ذلك لخلق البيئة الاستراتيجية الملائمة التي لا تستهدف قُطْراً عربياً بعينه أو فلسطين وحدها؛ بل تنعكس على الجميع، وتستهدف كلّ شعوب المنطقة العربية؛ تلك الوقائع،

معطيات «صفقة القرن» وحقيقة الصراع

معطى أول: التكيُّف الاستراتيجي ، الإقرار المسبق بنتيجة الصراع، كأنما الحرب قد حصلت والهزيمة قد وقعت، وما على المهزوم إلاّ أن يوقّع على صك الاستسلام، كما وصفت صفقة القرن. أن الرئيس الامريكي ترامب يعرض على الفلسطينيين صفقة تشبه الصفقة التي حصلت عليها ألمانيا واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية: تنازلتا عن مكانتهما وطموحاتهما كدول عظمى عسكرية وبحرية، ووضعتا الأمن في أيدي الولايات المتحدة؛ والآن حان دور الفلسطينيين للخضوع بدون شروط، والتخلّي عن «رواية الماضي» وعن حقّهم وحلمهم واستقلالهم، وقبول مسبق بالهزيمة؛ والغاية من ذلك احتلال الوعي والعمل على تكييف متدرّج لكيانٍ معتدٍ غاصب إلى حامي وقوّة ردع، تماماً كما هو التكيّف الذي يستبدل في الوعي الجمعي صورة الاستعماري المُتسيّد أو الغازي أو الشرطي التي أشاعتها الحرب التقليدية في ذهنية شعوب المنطقة، إلى الاستعماري المقبول، والمُيسّر أو المساعد في بناء نظام إقليمي، للأطراف الفاعلة كي تؤدّي دوراً

جديداً مختلفاً، من خلال الحل الإقليمي الذي هو الحلف الاقليمي، ويكون فيه عدوّ العرب على رأس الحلف، وهو الذي يجسّده بشكل عملي التحالف الامبريالي – الكيان الصهيوني – والنظام الرجعي/الخليجي.

معطى ثاني: استراتيجية تصفية نهائية، أي تصحيح مبدأ التسوية، الذي شكّل توجيهاً استراتيجياً لمشروع صفقة القرن، والتي اعتبر أصحابها أن الخطأ يبدأ من المقولة التقليدية «الأرض مقابل السلام»، وأنه لا يجوز مبادلة الأرض بالسلام انما السلام بالسلام، أي الأمن بالأمن. وتشعبت الإجابات؛ إن التسوية النهائية لا يستطيع الطرف الفلسطيني بمفرده أن يُقدّم على التنازل بشأنها، دون غطاء خارجي عربي، أي حلّ «داخلي بغطاء خارجي»؛ مثلاً الضفة الغربية التي تضاعف الاستيطان فيها، وخاصة في زمن أوسلو، حتى بلغ عدد المستوطنين حوالي 750ألف مستوطن، وتحوّلت فيها التجمعات الفلسطينية إلى جزر معزولة. الاستيطان هو البديل للدولة الفلسطينية، ويتمثل في مشروع استيطاني يطال كل الأرض، ويضع شعب فلسطين التاريخية على كامل جغرافيتها تحت الاحتلال الكامل.

معطى ثالث: استراتيجية معاكسة، «الحل الخارجي بغطاء داخلي»، التي تتوافق مع إدارة أمريكية تشنّ هجوماً لتصفية قضية اللاجئين كونها الركيزة الأساسية في الصراع، والتي بدأت باعتبار أن تأجيل البت بها في اتفاقات أوسلو يعني الاستعداد من قِبل فريق أوسلو للتنازل عن هذه القضية، وأن ما يهمها فقط هو حل رمزي، وتعويض لمن لا يمكنه العودة. وقد استخدمتها الولايات المتحدة من خلال الضغط على الدول المضيفة للاّجئين بضرورة تحمّل مسؤوليتها إزاء اللاجئين على أراضيها واستيعابهم في نطاق الحلول التنموية المدفوعة الأجر وتوطينهم في مكان الإقامة، وتبرئة دولة «إسرائيل» من المسؤولية، وأنها ليست وحدها معنية بحلّ هذه المشكلة، حيث اتهم رئيس وزراء العدو ««الأونروا» بأنها قامت بتخليد قضية اللاجئين لا حلّها»؛ وحلّها يعني بمفهومه «تصفيتها».

معطى رابع: استراتيجية موازية؛ كان يُشترط قبل البدء بأي مفاوضات ضرورة اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية. وهذه المرّة الاعتراف جاء بقانون داخلي وبمباركة أمريكية موازية، حيث أقرّ الكنيست قانوناً بصف «إسرائيل» بأنها «دولة يهودية» بشكل رئيسي، تحت مسمّى قانون «الدولة القومية» اليهودية، وأن لليهود حقٌ فريدٌ بتقرير مصيرهم؛ كما يجعل من العبرية اللغة الأساسية للدولة، مهمّشاً استخدام العربية التي كانت تُعدّ لغة ثانية في «الدولة».

علماً أن العنصرية كممارسة لم تبدأ من إقرار هذا القانون، فهي مرتبطة عضوياً بالأيديولوجية الصهيونية، والآن تحوّلت إلى قانون رسمي للدولة. وبهذا يكون قانون القومية قد مزّق قناع الديمقراطية الخادع، والذي وضع الكيان أمام المقارنة الواضحة مع النظام العنصري الذي ساد في جنوب إفريقيا. فهو خيّر الفلسطينيين في مناطق 1948 بين الولاء للاحتلال أو الانتماء لفلسطين،

وأشعل التناقض بين الوطنية والمواطنة، الوطنية تعني الهوية العربية الفلسطينية والمواطنة؛ تعني الولاء للكيان.

وقد شكّل المحور المتعلق باعتراف "ترامب" بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السورية، دفعة أخرى للتوغل الصهيوني في المنطقة، والتي تقع في نطاق الأهمية الاستراتيجية للدولة الصهيونية.

معطى خامس: «الترامبية» كمرحلة ليست خارج سياقها الإمبريالي، بل هي الوجه الحقيقي للامبريالية بدون رتوش. وتتمايز «الترامبية» بتبنّي صريح لمفاهيم اليمين العنصري الصهيوني وتصوراته وأهدافه؛ وما جعل العلاقة مميّزة حسب وصف نتانياهو: «إن ترامب صديق حقيقي يتقدم على جميع الرؤساء الذين تعاطوا مع هذا الموضوع الشائك، ذلك أنه أعطى إسرائيل أكثر ممّا طلبت»، مبدياً إعجابه بطريقة (ترامب) في التعاطي مع الأمر بقوله: « شيء جيّد ما قمت به، ذلك أننا أزلنا هذه العقبة من على طاولة المفاوضات. في كلّ مرّة كانت هناك محادثات سلام، فإنهم لم يتمكّنوا أبدًا من تجاوز أن تكون القدس هي العاصمة. ولذلك قلت فلنزحها عن الطاولة»! وهنا نحتاج فعلياً الى خيال خصب بشكل خاص كي نعتقد أنه يوجد من يمكن أن يوقّع على وثيقة تعطي اليهود السيادة على الحوض المقدّس في القدّس؛ فترامب لا يعرف عمق الصراع مع الصهيونية في المنطقة وامتداده الزمني منذ مئات السنين.

معطى سادس: ارتفعت مؤشرات الاختراقات الاقتصادية والسياسية والثقافية لصفقة القرن، والتي تهدف إلى خلق أمر واقع لأمر لا يمكن رفضه، يحقق ما تريده «إسرائيل»، ويُكمِل الإهاز على الحقوق الفلسطينية والعربية. والصفقة تُعِد بفرصة للتطبيع مع جزء مهم من العالم العربيّ لتطويع من لا يزال يرفض علنيًا الاعتراف بشرعيّة المشروع الصهيونيّ والتعامل معه.

هذا برغم محاولة بعض الأنظمة العربية الظهور بمظهر الرافض لفظياً للصفقة، بخطط التنفيذ؛ بل إنّ بعض هذه الأنظمة تحاول أداء دور العرّاب لتسويق الصفقة، وتحديدًا السعودية وبعض دول الخليج، حيث تمارس هذه الأنظمة ضغوطاً لقبول تلك الصفقة.

إن مؤشرات القبول الرسمي العربي تتبدّى من خلال ممارسة تلك الأنظمة للقمع ضد الأصوات الشعبية الرافضة للصفقة من ناحية، وموجات التطبيع المتلاحقة بين الدول العربية و»إسرائيل»، سواء الزيارات الرسمية أو الفنية أو الرياضية أو حتى السياحية، بالإضافة إلى اللقاءات السرية؛ وهو ما يتناغم مع شروط الصفقة المتمثلة بالتطبيع العربي قبل تحقيق السلام.

إن متابعة عملية التطبيع وحجم التجارة العربية – «الإسرائيلية» تكشف عن مدى التناغم الرسمي مع الرؤية الأمريكية، المتمثلة بأولوية التطبيع على السلام، حيث تشير الأرقام بأن حجم التجارة بين الخليج و«إسرائيل» وصل إلى حوالي مليار دولار، عن طريق طرف ثالث (الأردن أو تركيا وأحيانًا الاتحاد الأوروبي). وبلغت الصادرات «الإسرائيلية» للدول العربية نسبة (10 %)

من مجمل صادراتها.

هذه الصورة من التطبيع والانفتاح التجاري، تفسّر حجم التعاطي الرجعي العربي مع مؤتمر البحرين، على الرغم من كل الضجيج الذي صاحبه، وتُثبت أن ما كنّا نسمعه من رفض للصفقة، لا يعدو في جوهره رفضًا لفظيًا؛ بل إن البعض وصف الرفض العربي توطئة للقبول أو لتحسين الصفقة.

معطى سابع : مسارعة بعض الأنظمة العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني رغم قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وموضوع ضم الجولان. وهذا يؤكد أن بعض النظام العربي الذي يعتقد أن شرعيته تأتي من إدارة ترامب، هو نظام بشكل أو بآخر مناهض للمصالح العربية، دون إغفال أشكال التطبيع الأخرى، التي تبدأ من تفعيل استراتيجية «التلاعب بالوعي» التي تُستخدم فيها وسائل القوة الناعمة لتحقيق الاختراق والسيطرة واحتلال العقل، وصولاً إلى قتل ثقافة المقاومة، لترسيخ ثقافة الهزيمة، وما يعكس عقدة الشرعية أو متلازمة القلق الوجودي لدى الكيان، حيث إن الجدار نفسي أكثر منه أمني. وكما أوصى شيمون بيرزبـ (الحدود الآمنة ليست بديلاً للعمق الآمن)، وأنها تبدأ من لقاح العبقرية اليهودية مع المال العربي؛ وحلمه في شرق أَوْسَط جديد تقودُه تل أبيب اليوم.

تحديات المواجهة:

كيف نواجه صفقة القرن، استناداً إلى المقدّمات التاريخية التي أنتجت هذه الصفقة؟ أولاً، لا يمكن موضوعياً، الإجابة من خارج هذه المعطيات، ولكن في ذات الوقت يفترض طرح السؤال الاستدراكي كسؤال تمهيدي: لماذا لم يتم التوصل إلى الحل النهائي مع الفلسطينيين؟ أي لماذا لم يتمكن العدو، وهو كان على مدى سنوات الصراع أمام فرص تاريخية حقّق فيها تقدماً واحتلّ أرضاً وفرض تسويات جزئية، ولكن لم يتمكن من تحقيق الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني، لماذا ؟! في إجابة فريدة لأحد قادة العدو قال: إن السلام يصنعه الانتصار، وإسرائيل لم تنتصر منذ حرب الـ67! إن هذا الأمر عائد إلى وجود روح وثقافة وقيم المقاومة التي لها دلالات موضوعية، ويمكن تبيانها من خلال الحقائق التالية:

1. استحالة هزيمة الشعب الفلسطيني هي حقيقة راسخة لا يمكن أن تلغي ذاتها؛ أي أن هذا الشعب يمثّل الحقيقة والحق التاريخي والوطني في فلسطين؛ الحق الذي لا يمكن اقتلاعه من أعماق الاجيال المتعاقبة. وهو برهن خلال سنوات الصراع تمسكه بشرعية البقاء فيها وحق المقاومة من أجلها، والسعي إلى تحريرها والعودة إليها؛ وما يجري من تمرّد وثورة في وجدان الشعب له بُنيته وبيئته الاجتماعية، وخاصة في أوساط الجيل الجديد.. ولا يستطيع أي اتفاق سياسي محو أشواق العودة لأيّ لاجيء فلسطيني إلى بيارته في يافا، التي

يحلم بأنه سيأتي يوم ويقوم بقطف ثمارها. المستوطنون الذين طُردوا من غوش قطيف بقطاع غزة، وهم محتلّون على أي حال، ولكنهم يتباكون حتى الآن على ما اعتُبر بالنسبة لهم طرداً من منازلهم ويحلمون بالعودة إليها.

2. الشعب الفلسطيني سيظل يقف في المقدمة، في حالة اشتباك يومي وتلقائي وانتفاضة متجددة، تتدحرج على موجات، على الأقل منذ شهر تشرين الأول (اكتوبر) 2015، في انتفاضة مجيدة أطلقت عليها تسمية انتفاضة الشباب. الأمل الجديد يصنعه الذين يقدّمون حياتهم مهراً لأجل الوطن ، لتظل شعلة النضال متّقدة. تلك تركة ثقيلة وعهد عظيم من أجل حلم عظيم باستعادة فلسطين. لذا، تظل المحافظة على الرواية الفلسطينية كجزء من الهوية والشخصية الوطنية والكرامة بمثابة التزام أخلاقي من الدرجة الأولى.

3. موضوعية الصراع التي لا تقيّدها أو تطلقها رغبات الأفراد أو الزعامات، ولا النوايا الطيّبة أو السيّئة على حد سواء. وهي لا تنتظر تراتبية هذا الفصيل أو ذاك، أو رتبة هذا القائد ووظيفة آخر، ولاً الدوران في حلقة مفرغة من العجز بين إصدار القرار وتنفيذه، ولا الفجوة القائمة بين الوطن والمؤسسة وبين البنية والهدف والقدرة والرغبة؛ إنها موضوعية صراع دائمة الفعل والتفاعل في الحراك الجذري والعميق في الضمير والذاكرة الجمعية العربية بما تحويه من خزين هائل؛ إن ارتفاع نسبة الخطر على الوجود يشكّل قوة الدفع الأساسية والموضوعية المسبّبة للصراع التاريخي مع العدو.

4. الصراع يدور مع كيان يسير عكس اتجاه التاريخ والقانون والإنسانية، وهو يستعيد اللغة الشاذة والممارسات العنصرية، مثل «نقاء الدولة»؛ و»يهودية الدولة»؛ و»دولة لليهود» بمجملها تصنع أيديولوجية زائفة وجرعة زائدة، قد تقتل صاحبها. النتيجة كما طُرحت في «الصفقة» ستكون نهاية الدولة اليهودية المرجوّة في أحلام الصهاينة، وبداية دولة الأبارتهايد! إن غياب الشعور بالسلام النفسي سيتعزّز، وهو هدف المقاومة في كسر الإطباق الأمني، ويرفع من كلفة وجود الاحتلا؛ وهذا ما يفسّر إذكاء وحشية وشراسة الصهيونية في التعامل مع الفلسطينيين؛ وهذا سيُسهم في تأجيج الصراع ولا ينهيه، ويجدّد العداء للكيان وعزله عالمياً كنظام إحلالي عنصري.

خيارات وتحديات: مرّة أخرى كيف نسقط صفقة القرن؟ بما سبق، واستناداً إلى موضوعية الصراع، فهي تحمل في داخلها عناصر موتها، على أهمية الموقف الفلسطيني الموحّد الرافض للصفقة، على المستويات الرسمية والوطنية والشعبية. لا شك أن هذا الموقف الذي جاء في لحظة تاريخية نادرة، في إطار موحّد صلب ومتماسك، قد أدّى دوراً في الاستنهاض الحالة الشعبية؛ إلاّ أن شروط المواجهة لا تتحقق بصورة تلقائية وبفعل القوانين الموضوعية فقط، بل إن الأمر بحاجة إلى استعادة حركة التحرّر الوطني الفلسطيني والعربي.

كيف ومن سيسقط صفقة القرن؟ حكماً لن تسقطها الشعارات ، ولا سياسة الاستجداء، ولا خطاب ناري يكرّر رفضها. سيظل هذا الموقف ناقصاً في ظل غياب الشروط والفاعلية المطلوبة لتحقيق ذلك؛ والشروط لا تقف عند حدود الإعلان الرافض له فحسب. لذلك المطلوب تحويل الرفض إلى استراتيجية فعل ومؤسسة فاعلة وممارسة عملية وقيم أصيلة تعتدّ بذاتها، رغم أنّ ردّة الفعل الحماسية أو العقلانية إن نفعت في مكان ما، لكنّها لا تُجدي عندما تحلّ مكان الاستراتيجية الغائبة.

إن أمر فلسطين لا يرتبط بقدرة الفلسطينيين وحدهم، بل بالاشتغال على القدرات الاستراتيجية لقوى محيطهم العربي والإسلامي والعالمي، مع فعالية فلسطينية نشطة ومتقدمة ومُحرّكة، تستند الى استراتيجية المقاومة الطويلة الأمد، المنظّمة والجماعية، وتعبّر عن ضمير الشعب وحقّه في انتزاع الحريّة، من خلال السياسة التي تخلق واقعاً جديداً، وثقافةً جديدةً، وتخرج من متلازمة الفشل وثقافة الهزيمة نحو امتلاك عقيدة النصر، وعبر الخيارات المتاحة التالية:

- رؤية فلسطينية سياسية نضالية رائدة وبديلة للتسويات والمفاوضات والاتفاقات التي تنتقص من الحق، نحو إدارة جديدة للصراع ، تبدأ من استراتيجة فاعلة وشاملة ومتناغمة تتجاوز نقاط الضعف، و كي تكون من خارج القيود التي أوجدها اتفاق أوسلو، وما تبعه من اهتراء وانقسام أو ثقافة التسوية.
- المقدّمة الأولى لقطع الطريق على تصفية القرن، والبداية لاستعادة مكوّنات القوة المحققة والكامنة، في أن تتحوّل أجهزة السلطة إلى عبء فعلي على الاحتلال؛ أن تكون سلطة مقاومة، مع بناء الوحدة الوطنية الشاملة، والمجسدة في منظمة التحرير الفلسطينية، بمضمونها الجبهوي والكفاحي، المعبّرة والمكوّنة من جميع الفصائل والشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده؛ أي كل ركائز المشروع الوطني الفلسطيني، ضمن رؤية تستند إلى ثقافة الاشتباك المقاوم والشعبي والمدني والسياسي والتنظيمي، على كل مساحة فلسطين التاريخية، وفق خطة دقيقة بمضمون تحرّري وطني جديد وموحّد.
- لحظ البيئة الإستراتيجية في المنطقة، التي تتغيّر على نحو عميق، وحالة الاندحار، وبالنقاط الثقيلة، للمشروع المعادي، مقابل تقدّم لمشروع المقاومة. فالمنطقة تدخل مرحلة معارك ترسيم المعادلات الجديدة داخل حروب سيربحها من لديه المناعة الوجودية، والقادر على الصمود وإدامة الاشتباك و على احتمال الخسائر والاستمرار. وفي قلب هذا الصراع، فإن فلسطين كقضية مطروحة في صميم كلّ المشاريع المتصارعة، وآخرها صفقة القرن، هي لصياغة المنطقة وليس فلسطين وحدها. الصراع التاريخي والمفتوح والمتعدد الآفاق والأبعاد، والذي يطرح توسيع مساحته إلى صراع عابر للحدود القُطرية، إلى مستوى أقلمة الصراع، بأحلاف مشؤومة، والتي تتم مواجهتها عبر إدارة صراع شامل، تتجسد

في المقاومة الشاملة في إطار منظومة كاملة، وطنية وقومية وأممية.

- استراتيجية العمل غير المباشر ويمكن تسميتها بالقوة الناعمة، والتي تمتد إلى مستويات ومدارات عابرة للحدود، ربما في عودة لمقولة: «وراء العدو في كلّ مكان»، لكن بأشكال متعددة ومتنوعة، عصرية وحديثة، مثل مقاومة التطبيع وخوض معركة عزل الكيان الصهيوني؛ وهذا الطرح ليس مبنياً فقط على مواقف حزبية سياسية وفوقية ومعزولة، بل على حقائق علمية مرتكزة إلى البعد الحقيقي الشعبي المنظّم، ومن خلال مبادرات تطلقها الفعاليات الاجتماعية والأكاديمية والشعبية والمدنية والنقابات المهنية، مثل حملة (BDS). وفي ذات السياق، لا يمكن أن تتّسع حركة المقاطعة عالمياً؛ بينما تتراجع عربياً، وهذه الظاهرة تحمل في طيّاتها دلالات ومضامين خطيرة؛ فكلّ معركة ضد الاستلاب والتبعية. ومعركة إسقاط «صفقة القرن» لا تنفصل عن معركة الحريّة؛ وهذا الواقع يحتاج ثورة فكرية تمتد على عموم مساحة الوطن العربي.
- أخيراً: حتى نواجه ونسقط صفقة القرن، علينا أن نبدأ بأنفسنا. عندما ندرك نحن أولاً بدوى المقاومة، وأننا لسنا ضعفاء، وأننا أصحاب الحق، وأن لدينا شعب المعجزات وقضية عادلة؛ والرد يبدأ من الجذر السياسي، أي بمراجعة جادّة لتصويب المسارات وتعزيز الوحدة الوطنية الشاملة، بإرادة فلسطينية تقدّم رداً تاريخياً شاملاً ، يطال كلّ بنى ومستويات الصراع، وبثنائية المواجهة: البناء والمقاومة.

صفقة القرن
خطة سلام أم خطّة ضم وفصل عنصري؟

د. دعاء الشريف*

بعد حوالي ثلاث سنوات من صعود دونالد ترامب إلى السلطة، أقدمت إدارته على نشر خطتها الأحاديّة التي كانت قد روّجت وسرّبت عناصرها الرئيسية فيما يتعلق بالقدس واللاجئين والمستوطنات، بعد أن وضعتها موضع التنفيذ العملي وفقاً لمبدأ فرض «السلام» بالقوّة وفرض الحلول والإملاءات. وهي حاولت، كشريكتها سلطة الاحتلال الإسرائيلية، تغيير الحقائقوتزييف التاريخ واختلاق رواية إيديولوجية تفرضها على العالم بما يتوافق مع مصالح «إسرائيل»، ويضمن تفوّقها الأمني والاستراتيجي عسكرياً واقتصادياً، ليس على فلسطين فحسب بل على المنطقة كلّها. والجدير بالذكر انه عندما قدّم الرئيس ترامب الاحتفال بـ»صفقة القرن»، كرر الكلمات التالية عدة مرات: «خطة السلام» و»الدولة الفلسطينية». وعلى الرغم من الكلمات التي تبدو مناسبة والأجواء الاحتفالية، يكشف فحص تفاصيل الخطة بوضوح عن درجة افتقارها إلى «السلام» والدولة الفلسطينية؛ ويشير التقويم الأعمق إلى أن الخطة لا تهمل فقط دفع «السلام» إلى الأمام، بل تنطوي على إلحاق ضرر شديد باحتمالات وضع خطة «سلام» حقيقية لكلا الطرفين، متجاهلة بذلك قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لصالح استكمال المشروع الصهيوني الهادف إلى بناء «إسرائيل الكبرى».

الطريق إلى الصفقة

تتجلّى خطوات الإدارة الأمريكية الحالية في إعداد البيئة التفاوضية في عدد من المؤشّرات التي سيكون لها انعكاسها على نتائج أيّ تفاوض:

الضغط الدبلوماسي والمالي المتواصل على كلٍ من السلطة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وهو ما يتجلّى في الترتيبات التالية:

* باحثة مصرية، متخصّصة في الدراسات الإسرائيلية.

أ. إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 2019.[1]

ب. قطع المساعدات الأمريكية عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)، والتي بلغت 359.3 مليون دولار (سنة 2017)، ثم تراجعت إلى 65 مليون دولار سنة 2018 قبل التوقف عن تقديمها، ووقف المساعدات الأميركية لمشروعات الوكالة، والتي تصل إلى 30% من مجموع مشروعات الوكالة في المنطقة.[2]

ج. إعادة النظر في المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، في ضوء سلسلة من التشريعات التي أصدرها الكونجرس الأمريكي Congress ومصادقة الرئيس ترامب عليها، وتشمل إعادة توجيه بعض المساعدات التي كانت تقدّم للسلطة الفلسطينية إلى جهات أخرى، وربط المساعدات بامتناع السلطة الفلسطينية عن التقدم بأيّ دعاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحجب المساعدات عن أيّ جهود تستهدف حصول السلطة على عضوية أي من وكالات الأمم المتحدة، ومنع المساعدات عن كلّ رجال السلطة العاملين في غزة، وعن هيئاتٍ الإعلام الفلسطيني؛ ناهيك عن مراقبة كلّ النشاطات المالية للسلطة. واستثنت كلّ هذه القرارات المساعدات الأمريكية ذات الصلة بنشاطات التنسيق الأمني بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.[3]

عرقلة القرارات الدولية في مجلس الأمن الدولي باستخدام الفيتو Veto ضدّ القرارات التي تعترض عليها "إسرائيل"، كما جرى في القرار الخاص بالقدس في 18/12/2017، والقرار الخاص بغزة والقدس في 1/6/2018.

تأجيل الكشف عن نصوص "الصفقة" إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية في نيسان/ أبريل القادم، لعدم التأثير على احتمالات فوز بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu بالسلطة مرّة أخرى، خصوصاً إذا تضمنت الصفقة تنازلات "ما" من الطرف الإسرائيلي.

1- Trump administration orders closure of PLO office in Washington, site of The Washington Post newspaper, 10/9/2018, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-administration-orders-closure-of-plo-office-in-washington/2018/09/10/7410fe6c-b50c-11e8-a2c5-3187f427e253_story.html?utm_term=.90682e612edf

2- US ends aid to Palestinian refugee agency Unrwa, site of BBC News, 1/9/2018, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-45377336

3 – انظر تفاصيل القرارات وأرقام المساعدات في:
"U.S. Foreign Aid to the Palestinians," Congressional Research Service (CRS), 12/12/2018, pp. 2-9.

ترامب يغرّد بالعربية «بخريطة جديدة» بعد إعلان تفاصيل صفقة القرن بتاريخ 29 يناير 2020؛ وتُظهر الخارطة 15 مستوطنة إسرائيلية في منطقة الضفة الغربية المحتلة، متصلة بقطاع غزة بواسطة نفق، تماشياً مع وعد أطلقه بإقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي

مساوئ صفقة القرن

أولاً: الأحادية وانعدام المعاملة بالمثل:

وفقاً لخطة الولايات المتحدة، تقوم «إسرائيل» بالفعل (من جانب واحد) بضمّ المستوطنات في مرحلتها الأولى من التنفيذ، قبل المفاوضات. سيتم إنشاء دولة فلسطينية، بشروط، وفقًا للشروط التي سيتم تحديدها من جانب واحد.

ثانياً: «الدولة» الفلسطينية المقترحة ليست في الحقيقة «دولة» وذلك للأسباب التالية:

– تفتقر إلى التواصل الإقليمي أو إمكانات التنمية الاقتصادية؛ فالدولة الفلسطينية المقترحة تشبه «الجبن السويسر،«ي الذي ترتبط أرضه عبر الطرق والأنفاق التي تمنع أي تنمية مستدامة.

– تفتقر إلى حدود مستقلة؛ الدولة الفلسطينية المقترحة ستكون مُحاطة بالاحتلال الإسرائيلي من جميع الجهات؛ حتى المعبر بين غزة ومصر سيكون فيه وجود إسرائيلي.

– تفتقر إلى الأمن الذاتي؛ فوفقاً للخطة الأمريكية، ستحتفظ «إسرائيل» بالسيطرة الأمنية الشاملة على الدولة الفلسطينية.

ثالثاً: الخطة تفتقر إلى حلّ للقدس:

خطة ترامب لا تحلّ إحدى النقاط المحورية للصراع، تاركة كلّ القدس الشرقية ومئات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين فيها تحت السيادة الإسرائيلية.

رابعاً: الضمّ الآن؛ المفاوضات لاحقًا:

وفقًا للخطة الأمريكية، قد تقوم «إسرائيل» بضمّ المستوطنات في الضفة الغربية من جانب واحد خلال مرحلتها الأوليّة، قبل المفاوضات.

التدابير (الإجراءات) الأحاديّة:

من بين المبادئ الأساسية للمفاوضات في حلّ الصراع: التقدم التوافقي والإلغاء التام للإجراءات التي تُتخذ من جانب واحد. ويتضمن الإجراء الفعّال الأول الذي اقترحته خطة الولايات المتحدة تطبيق السيادة الأحادية، قبلبدء المفاوضات، على جميع المستوطنات في الضفة

الغربية. مثل هذا الإجراء الخطير من شأنه أن يحوّل الواقع على الأرض، دون مفاوضات وبناء الثقة والأمن الثنائيين؛ وهذا الإجراء غير قانوني وفقًا للقانون الدولي[4].

عدم المعاملة بالمثل في دفع الاتفاقية

مُنحت «إسرائيل» حقًا حرًا للعمل من أجل تغيير الواقع على الأرض عند بدء العملية، دون منح أَيّ شيء للفلسطينيين. فالرؤية عن «دولة فلسطينية» بعيدة كلّ البعد عن تشكيل دولة قابلة للحياة؛ وحتى قبل بدء المفاوضات، تلقّت «دولة إسرائيل» بالفعل ما ينبغي الاتفاق عليه وتعديله نتيجة للمفاوضات.

رؤية صفقة القرن لدولة فلسطينية

لإقامة دولة لا بد ان تحتوي هذه الدولة على عدد من العناصر، مثل الحدود والاستقلال والتواصل الإقليمي غيرها. لكن اقتراح ترامب للدولة الفلسطينية لم يتم تضمينه أياً من هذه العناصر .

الحدود :

وفقًا لخطة ترامب، فإن «الدولة» الفلسطينية مُحاطة بـ«إسرائيل»، وليس لها حدود مستقلة مع دولة أخرى، باستثناء خط الحدود الصغير مع مصر المتاخمة لغزة ، والذي سيكون فيه وجود إسرائيلي عند المعبر.

الاستقلال:

وفقًا للخطة، لن تتمتع «الدولة» الفلسطينية بأيّ سيادة في جميع الأمور المتعلقة بالأمن والدفاع عن حدودها الوطنية. فعندما تكون المسؤولية الأمنية نيابة عن جيش دولة أخرى تبطل بطبيعتها طبيعة هذه الدولة، بحكم تعريفها، كما تمنع السيطرة الإسرائيلية على جميع الحدود الاستقلال الاقتصادي الحقيقي «لدولة» فلسطين.

التواصل الإقليمي:

وفقًا للاقتراح، سيتم تقسيم «الدولة» الفلسطينية إلى ست مناطق منفصلة مثقوبة بعشرات الجيوب الاستيطانية والبؤر الاستيطانية، ممّا يمنع التوسع الحضري للمدن والقرى والبلدات الفلسطينية. فمن المتعارف عليه أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي دولة تتطلب عمقًا إقليميًا

4- The Trump Plan - A Plan for Annexation, Not for Peace, Why is the US plan so harmful? Peace Now, January 2020

لتطوير الطرق والبنية التحتية والمساحات المفتوحة والمزيد. ولكن الاقتراح بربط الأجزاء المفكّكة من الدولة الفلسطينية، والتي هي بالفعل صغيرة للغاية، ويفتقر إلى إمكانات النمو الطبيعي، عبر «شرائح» من الطرق (تخضع لسيطرة دولة أخرى) دون عمق في الأراضي، وذلك سوف يمنع دون شك من احتمالات تطوّرها.

دولة فلسطينية مشروطة:

تحدّد الخطة أن الدولة الفلسطينية لن تُنشأ إلاّ بعد أربع سنوات، وسيتوقف إنشائها على امتثال الفلسطينيين لثمانية شروط، على عكس سير جميع المفاوضات السابقة وتسوية الصراع؛ وقد تم تحديد خطوات أحادية الجانب تُلزم الطرف الفلسطيني ، والذي تم استبعاده من الخطاب الخاص بصياغة المبادرة بشروط معيّنة من أجل تحقيق تطلعاته الوطنية المستقبلية.

المسؤولية الأمنية الإسرائيلية على الأراضي التابعة لدولة فلسطينية مستقبلية:

ترى الخطة الأمريكية أن المسؤولية الأمنية الشاملة للدولة الفلسطينية ستبقى في أيدي «إسرائيل». وأنه ...إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع أو أيّ من معايير الأمن في أيّ وقت، فإن «دولة إسرائيل» سيكون لها الحق في زيادة حضورها الأمني في جميع أو أجزاء من دولة فلسطين، كنتيجة لتأكيد «دولة إسرائيل» على تلبية حاجاتها الأمنية المتسعة؛ فالدولة التي يتحكم فيها جيش دولة أخرى في الأمن ليست دولة مستقلة ذات سيادة فأحد التعاريف الأساسية لدولة ذات سيادة. يستلزم السيطرة الأمنية على أراضيها، لكن تمركز الجيش الإسرائيلي في أرض تابعة لدولة فلسطينية مستقبلية سوف يمنع فعلياً الفلسطينيين من إنشاء دولتهم والاستقلال بها . وهذا يعني استمرار الاحتلال الاستعماري بموافقة فلسطينية تحت عنوان احتفاظ «إسرائيل» بالسيطرة الأمنية المطلقة على جميع الأراضي غربي نهر الأردن وحتى البحر الأبيض المتوسط.

تحليل لأهم محاور صفقة القرن

أولاً: الضم.. ضم الأغوار، ومناطق المستوطنات والمناطق الحرام في القدس ومنطقة اللطرون:

تشير الخارطة المفاهيمية المرفقة مع الخطة إلى أن «إسرائيل» ستحتفظ بالسيادة على شمال البحر الميتو الأغوار[5]، كجزء من مشروع إسرائيل الكبرى. بالإضافة إلى كل المناطق التي بُنيت عليها المستوطناتو يشمل ذلك القدس الشرقية المحتلة.

وتتصوّر الخطة تطبيق السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق ونفوذ المستوطنات القائمة في

5– أكد البيت الأبيض في أكثر من تصريح موافقته من حيث المبدأ على أن تباشر «إسرائيل» بضم الغور بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية مباشرة، حيث كشف جاريدكوشنر في جريدة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ 30 يناير 2020 ، أن الإدارة الأمريكية تأمل أن يجري ضمّ المستوطنات بالضفة المحتلة بعد الانتخابات الإسرائيلية المقرّرة شهر مارس المقبل.

الضفة الغربية، مع تواصل جغرافي يربط ما بين معظم هذه المستوطنات بما يشمل 97% من المستوطنين، وأنالمستوطنات المعزولة التي تأوي ال 3% الباقين ستكون مرتبطة بشبكة مواصلات من الأنفاق والجسوريسيطر عليها الجيش الإسرائيلي حصراً

سوف تتقرّر مساحة المستوطنات والطرق المؤدية إليها نتيجة مفاوضات تجريها لجنة مشتركة إسرائيلية –أمريكية، دون مشاورة أو حضور الجانب الفلسطيني. وسيكون بإمكان «إسرائيل» تطبيق السيادة عليها فورانتهاء هذه اللجنة من أعمالها.

الجدير بالذكر هنا أن ضم المستوطنات سيحوّل الكثير منها بشكل أساسي إلى جيوب إسرائيلية بداخلها «دولة" فلسطين، وهو الأمر الذي لديه القدرة على تعطيل الحياة اليومية الفلسطينية دون انقطاع، بسبب مشاكل أمنية. علاوة على ذلك ، فإن 15 مستوطنة تُعتبر جيوب معقدة للغاية، للمسائل الأمنية وخلق احتكاك مستمر بين السكان الذين يعيشون في نفس المنطقة.

هذا شكل المنطقة منذ وضعت حرب حزيران / يونيو 1967 أوزارها. اللون الأزرق يرمز إلى إسرائيل، بينما اللون الأصفر يرمز إلى الضفة الغربية المحتلة. يعتبر الفلسطينيون الضفة جزءاً من دولتهم المستقبلية، ولكن «إسرائيل» ما برحت تقيم المستوطنات في هذه الأرض المحتلة منذ حرب 67.

من أكثر بنود صفقة القرن إثارة للجدل السماح لإسرائيل بضم المستوطنات التي شيّدتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. برغم أن المجتمع الدولي وأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقرّ بأن إقامة هذه المستوطنات تُعدّ انتهاكاً للقانون الدولي؛ وكانت الولايات المتحدة واحدة من هذه الدول – رسمياً على الأقل.

فقد أعلن دونالد ترامب أنه لن يتم إخلاء أي مستوطنة. وهذا يؤدّي إلى انخفاض حجم الدولة الفلسطينية إلى حوالي 70 في المائة من مساحة الضفة الغربية.

ترمز النقاط الزرقاء إلى المستوطنات الإسرائيلية في عام 2018، وترمز النقاط البيضاء الصغيرة للبؤر الاستيطانية «غير المشروعة»

وفي شهر نوفمبر 2019، أعلن ترامب أنه لم يعد يعتبر المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة منافية للقانون الدولي. والآن، تسمح خطته الجديدة – التي قوبلت برفض فلسطيني فوري – لإسرائيل بضم هذه المستوطنات إليها.وسيّان إن كانت هذه المستوطنات شرعية أم لم تكن، فهي موجودة على أرض الواقع، وهي تواصل نموّها وتمدّدها.

يبلغ عدد سكان الضفة الغربية المحتلة نحو 3 ملايين نسمة، 86 في المئة منهم فلسطينيون و14 في المئة مستوطنون إسرائيليون (427.800 نسمة). ويعيش الشعبان غالباً في تجمعات منفصلة.

تمّ تشييد الكثير من المستوطنات الإسرائيلية في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ولكن عدد سكان هذه المستوطنات تضاعف في السنوات الـ 20 الأخيرة. وتوفّر السلطات الإسرائيلية خدمات أساسية، كالماء والكهرباء، لهذه المستوطنات، فيما يتولّى الجيش الإسرائيلي حمايتها.

توسّع المستوطنات الاسرائيلية داخل الاراضي الفلسطينية. فمستوطنة «جفعات زئيف» على سبيل المثال كان يبلغ عدد المستوطنين فيها في عام 2004 لا يتجاوز 10 آلاف مستوطن؛ أما الآن فيبلغ عددهم 17 ألفًا. تمدّدت هذه المستوطنة غرباً، وشيّد فيها المزيد من المساكن وكنيس يهودي ومركز للتسوّق.(الصورة من موقع بي بي سي)

تتباين مساحات المستوطنات الإسرائيلية بشكل كبير، فلا يسكن بعضٌ منها إلاّ بضعة مئات من المستوطنين. لكن عدد المستوطنين الذين يسكنون في كبرى المستوطنات، وهي مستوطنة «موديعينعيليت»، يبلغ 73،080 مستوطناً، وهو عدد تضاعف 3 مرّات في السنوات الـ 15 الأخيرة– وذلك طبقاً لمنظمة «السلام الآن»، وهي منظمة تناهض الاستيطان.

ثانياً: القدس: لا يوجد حلّ للصراع لا يشمل القدس

أوردت الخطة أن القدس هي (العاصمة الموحدة غير المقسّمة لدولة إسرائيل)، وأنه (سوف تكون العاصمة السيادية لدولة فلسطين في ذلك الجزء من القدس الشرقية الذي يقع شرق وشمال الجدار القائم بما في ذلككفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط وأبو ديس). ومنحت الخطة ثلاثة خيارات للسكان المقدسيين، تتمثل في أنيصبحوا مواطنين في (دولة إسرائيل)، أو أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين، أو الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في «إسرائيل».

الجدير بالذكر هنا أن أبو ديس ليست جزءاً من مدينة القدس، وكفر عقب ومخيّم شعفاط هما أصلاً خارج الجدار. وقد توقفتبلدية الاحتلال "بلدية القدس" عن التعامل معهما كأحياء في المدينة منذ زمن طويل.

شرّعت الخطة رؤية سلطة الاحتلال في تقسيم المسجد الأقصى المبارك مكانياً وزمانياً، ودعتإلى تغيير الوضع الراهن بشكل فعلي، عندما سمحتفي النص (للناس من جميع الأديان بالصلاة في جبلالهيكل/الحرم الشريف بطريقة تحترم ديانتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أوقات الصلوات والأعياد). وهذه الفقرة تتناقض مع التي سبقتها في الخطة، والتي تتحدث عن الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكنالمقدسة.

فقضية القدس ومواقعها المقدسة تُعدّ من بين النقاط المحورية للصراع؛ فالقدس الشرقية هي أكبر مدينة فلسطينية في الضفة الغربية (مع ما يقرب من 340.000 فلسطيني) ، وهي القلب التاريخي والوطني والاقتصادي والاجتماعي والديني للشعب الفلسطيني. ولا يحرم الاقتراح الأمريكي الفلسطينيين من عاصمتهم الوطنية والدينية الرمزية فحسب ، بل إنه يترك دائمًا مئات الآلاف من الفلسطينيين المنفصلين عن الدولة الفلسطينية ، تحتالسيادة الإسرائيلية. لقد أثبتت المفاوضات السابقة أنه لا يمكن حلّ الصراع دون إيجاد حل للقدس؛ فمحاولة إسرائيل السابقة للقيام بذلك في كامب ديفيد في عام 2000 ، عندما قدّمت اقتراحاً أن تكون العاصمة الفلسطينية في أبو ديس ، ممّا أدّى إلى عرقلة المحادثات، وأسهم جزئياً في التوترات القومية والدينية حول ملكيّة أجزاء من القدس، التي أدّت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية.

ثالثاً: مساحة وجغرافية الدولة الفلسطينية المزعومة:

صُمّمت الخريطة المفاهيمية[6] بحيث تستجيب مع المتطلبات الأمنية لـ«دولة إسرائيل»، حيث تبقى السيطرة الأمنية العليا بيد «إسرائيل» مع السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي والبحري بالكامل.

قدّمت الخطة تصوّراً لدولة فلسطينية ناقصة السيادة، مقسّمة لمناطق عدّة، وتكوّن مناطق معزولة غيرمتصلة جغرافياً، تربطها شبكة مواصلات من خلال الجسور والأنفاق، ويخضع بناؤها للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية، مع مواءمة جدار الضمّ والتوسّع لينسجم مع الحدود الجديدة.

حسب الخطة لا تتشارك دولة فلسطين بحدود دولية شرقية مع الأردن، وتبقى السيطرة الأمنية الإسرائيلية على المعابر كافة، ومن ضمنها المعابر مع جمهورية مصر العربية.

تزعم الخطة أن مساحة الدولة الفلسطينية ستكون مساوية تقريباً للمساحة التي احتلّتها «إسرائيل» في العام 1967، وذلك إذا قام الفلسطينيون بتحقيق مختلف الشروط المتعلقة بالأمن ومناهضة التحريض وحُسن السلوك حسب الاملاءات الإسرائيلية. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار

6 – دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية،دائرة شؤون المفاوضات، 11 فبراير 2020،ورقة مفاهيمية، صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين.

ضم الغور والمستوطنات، فإن المساحةستكون أقل من ذلك بكثير، ولن تتجاوز 50% من الضفة الغربية، مستثنى منها مشروع "القدس الكبرى».

أما المساحات التعويضية، فهي أولا صحراء قاحلة جنوب قطاع غزة وجنوب الخليل، أو عملية ترانسفير لأراضي وسكان المثلّث في (دولة إسرائيل)، علماً أن الجوهري في عملية نقل السكان هو حرمانهم من أيّ حقوق، وتجريدهم من الجنسية الإسرائيلية. إن رفض مواطني المثلّث لحملة "الترانسفير" هذه ليس تنكراً للهوية الفلسطينية، وإنما هو رفض لتجريدهم من أيّ حقوق سياسية ومدنية في ظلّ ضمهم إلى دولة تفتقر لأبسط معالم السيادة.

«يُعتبر هذا الاقتراح غير شرعي لحرمان مواطني «الدولة» من جنسيتهم. فالمواطنون في منطقة وادي عارة كانوا جزءًا من (دولة إسرائيل) منذ البداية، جزءاً لا يتجزأ منه. ومثل هذا الاقتراح يتلخص في التطهير العرقي».

رابعاً: تورد الخطة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين بأن:

"تسبّب الصراع العربي – الإسرائيلي بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حدٍ سواء:

تمارس الخطة تحايلاً على المجتمع الدولي والتفافاً اسرائيلياً– أمريكياً على فعل التشريد القسري الذي مارستها العصابات الصهيونية على شعب فلسطين المستقر في أرضه منذ آلاف السنين، وذلك بمساواتها بين حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا بطريقة منهجية من ديارهم بالقوّة، أو بارتكاب المجازر الترويعية، أو التهديد باستخدام القوّة، وبين حالة اليهود من البلدان العربية التي قامت الحركة الصهيونية بحملة منظّمة من أجل إجلائهم وتوطينهم في «إسرائيل» شبيهة بالحملة التي نُظّمت من أجل استقطاب المهاجرين من سائرأنحاء العالم إلى «إسرائيل»، والتي اعتُبرت إحدى الركائز الرئيسية للصهيونية. وقد سنّت «إسرائيل» من أجل قوننتها ما سمّي «بقانون العودة» الذي يعطي لكلّ يهودي حق اكتساب الجنسية الإسرائيلية فور أن تطأ قدمها البلاد.

إن المجتمع الدولي، ممثّلاً بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، قد أصدر على ضوء نكبة الشعب الفلسطيني سنة 1948 قراراً مهماً جداً للاّجئين الفلسطينيين، هو قرار 194، والذي تنص الفقرة (11) منه صراحة على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهموقراهم الأصلية التي هجّروا منها، باعتبارهم شعباً وليس مجموعة أفراد متضرّرين من الحروب مثل حالاتكثيرة. وهذا يردّ أيضاً على التسمية الصفيقة التي أطلقتها خطة ترامب لدى وصفها للشعب الفلسطيني بالفلسطينيين. و لم يكتف قرار الأمم المتحدة المذكور بتأكيد حق العودة، بل تعدّى ذلك إلى إيجاد آلية عمل متكاملة لتطبيق هذا الحق وعودة هؤلاء اللاجئين.

صفقة القرن وانتهاك القانون الدولي

إن القرار الأميركي بشأن القدس خاطئ ويتعارض مع القانون الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. فكلّ هذه المؤسسات أكدت أن الوضع القانوني للقدس يراها أرضاً محتلة، واعتبرت أن سلوكيات «إسرائيل» بالمدينة وتجاهها بعد ضمّها واحتلالها في عام 1967 لاغية وباطلة من الناحية القانونية ومخالفة لأحكام القانون الدولي.

وبنتيجة تفاعل الحقوقيين والمختصّين حول قرار ترامب الأمريكي حول القدس، فقد كان الرأي بأن قرار ترامب بصفته رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية يُعتبر تجسيداً وتكريساً للقانون الإسرائيلي القائل بأن القدس بشطريها الغربي والشرقي موحّدة بصفتها عاصمة أبدية لإسرائيل، ويعتبر ذلك انتهاكاً للقانون الدولي. واستناداً الى مبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني:

– يعتبر القرار الامريكي مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يُحرّم احتلال أراضي الغير بالقوّة، بل ويحرّم مجرد التهديد باستخدام القوّة في العلاقات الدولية.

– يُعدّ القرار الأمريكي مخالفاً لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني من عام 1947، والقاضي بقيام دولتين يهودية وعربية فلسطينية ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً تحت وصاية الأمم المتحدة.

– ينصّ قرار الجمعية العامة عام 1967 رقم 2253 على دعوة «إسرائيل» إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس. والقرار الأمريكي المخالف للمواثيق الدولية ضرب بعرض الحائط العديد من القرارات التي تخص القدس كأرض عربية محتلة، والتي تنص أيضاً على تحرير وإبطال الإجراءات التي تتخذها «إسرائيل» بشأن القدس.

– إن قرار مجلس الأمن 25 سبتمبر لعام 1971 الذي يشدّد على أن كلّ الإجراءات التشريعية والدستورية التي تتخذها «إسرائيل» لتغيير معالم المدينة، بما في ذلك مصادرة الأراضي ونقل السكان وإصدار التشريعات التي تؤدّي إلى ضم الجزء المحتل من المدينة إلى «إسرائيل»، هو قرار باطل ولا أثر ل، ولا يمكن أن يغيّر وضع المدينة.

– كذلك الأمر بالنسبة لقرار رقم 22/50، الصادر بتاريخ 4 كانون الأول لعام 1995 عن الجمعية العامة، والمتضمن شجب انتقال البعثات الدبلوماسية للقدس وإعادة تأكيد معاهدتي لاهاي وجنيف على الجولان السوري المحتل.

– ولعلّ الجزء غير الاعتيادي من الصفقة هو الكيفيّة التي تحاول بها دفن قضية اللاجئين الفلسطينيين. وبالنظر إلى هذه التشوّهات الكبيرة، فإن الصفقة تنطوي حتماً على مخالفات قانونية

جسيمة؛ وإذا ما أُخِذت من منظور القوانين الدولية، فإن هذه الصفقة غير قانونية.

– للتأكيد على مصداقية مثل هذه القرارات، تدعم المؤسسات الدولية والإقليمية على حد سواء الموقف الفلسطيني في هذا الصدد، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر (التعاون) الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وفي الختام

نودّ أن نعلّق على مزاعم صفقة ترامب – نتنياهو فيما يتعلق بالأمم المتحدة حول أن «هذه الرؤية ليست تلاوة للجمعية العامة ومجلسالأمن وقرارات دولية أخرى بشأن هذا الموضوع، لأن هذه القرارات لم تحلّ ولن تحلّ النزاع:

إذا كان صحيحاً أن قرارات الأمم المتحدة لا تحلّ الصراع، فإن هذا يُلقي جانباً كبيراً من الشك على مشروعية القرار 181، والذي قُدّم باعتباره حلاً للصراع اليهودي – العربي، وهو الذي اعتُمد كأساس لكلّ الوقائع التي فُرِضت منذ ذلك الحين. وبالتالي، إذا كانت قرارات الأمم المتحدة ليست هي الحل المشروعفهذا ينبغي أن يبدأ من القرار الأول في هذا الشأن.

فضلاً عن أن الاعتراف بدولة إسرائيل كان مبنيا على احترام «إسرائيل» لميثاق الأمم المتحدة، ومشروطاً بتطبيق القرارين الأمميين 181 و194 في أسرع وقت، ولكنها لم تستوفهما كما ذكرنا أعلاه.

صفقة القرن الأمريكية: الظروف والدوافع والأهداف

براءة درزي*

كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في مؤتمر صحفي عُقد في البيت الأبيض في 28/1/2020، مضمون خطّته للسلام في المنطقة، تحت عنوان «السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي». وقد توجت الخطّة «جهد»ثلاثة أعوام من مسارين متوازيين برزا على مستوى التعاطي الأمريكي مع القضية الفلسطينية وملف «السلام»: الأول هو عمل فريقٍ، يرأسه جاريد كوشنر صهر ترامب وكبير مستشاري البيت الأبيض، على وضع الخطة؛ والآخر هو سلسلة من القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي منذ عام 2017، والتي رسم من خلالها أطر الخطة واتجاهاتها. وقد ارتبطت هذه القرارات بالقدس واللاجئين والاستيطان والجولان المحتلّ، في ما بدا تأسيساً لتطبيق الخطة قبل الكشف عنها.

لقد خاطبت الخطة الأمريكية تطلّعات كيان الاحتلال وتبنت الرواية الإسرائيلية؛ وهي في ذلك لم تخرج عن السياق الذي اتبعته الإدارات الأمريكية السابقة في مقاربة القضية الفلسطينية، لكنها كانت أكثر فظاظة من سابقاتها في التعبير عن الانحياز إلى الاحتلال. وفيما استفادت الخطة من تراجع الموقف العربي، فقد جاء الكشف عنها في ظل استحقاقات سياسية وقانونية يواجهها كلٌ من الرئيس الأمريكي ورئيس حكومة الاحتلال، لتخدم في النهاية مساعي تصفية القضية الفلسطينية، وتثبيت قواعد جديدة للصراع في المنطقة.

الظروف التي أُعلِنت فيها الصفقة

جاء الكشف عن صفقة القرن في ظل التراجع الملحوظ في «أسهم»القضية الفلسطينية في «سوق»الاهتمام العربي، ووضوح مؤشرات الاتجاه إلى التطبيع مع الاحتلال، ودلالات الانسياق وراء الإرادة الأمريكية. وفي

* باحثة لبنانية، متخصّصة بالشأن الفلسطيني في مؤسسة القدس الدولية.

موازاة ذلك، واقع سياسي متأزم تشهده دولة الاحتلال. وليست معضلة انتخابات «الكنيست» إلا قمة جبل الجليد فيه، فيما تستعد الولايات المتحدة لإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين ثانٍ/ نوفمبر من هذا العام.

أ - على المستوى الفلسطيني

لا يزال المشهد الفلسطيني محكوماً بأزمة المشروع الوطني، التي يغذيها الانقسام والتداعيات الناتجة عنه منذ عام 2007. وبصرف النظر عن أسباب الانقسام وعوامل استمراره وإمكانية تحقيق المصالحة ورأب الصدع بين حركتي فتح وحماس، فإنه من الممكن القول إنه شكل خللاً في المشهد السياسي وعامل ضعف على الساحة الفلسطينية، ليس على مستوى العلاقة بين الأطراف الفلسطينية وحسب، بل على مستوى التعاطي مع الأطراف والتطورات خارج الدائرة الفلسطينية أيضاً.

وعلى الرغم من وحدة الموقف الفلسطيني الذي تبلور آخر عام 2017، بعد إعلان ترامب اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وعزمه نقل سفارة بلاده إلى المدينة المحتلة، والمؤشرات الإيجابية لهذا الموقف، فإن الانقسام كان أقوى وعوامل تغذيته أكثر حضوراً؛ فعادت الأمور لتشهد انتكاسة عام 2018، مع التفجير الذي وقع في آذار/مارس في غزة واستهدف موكب رئيس حكومة الوفاق الوطني رامي الحمد الله؛ وكان قرار المحكمة الدستورية القاضي بحل المجلس التشريعي، في كانون أول/ديسمبر 2018، وقرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس تشكيل حكومة برئاسة محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في آذار/مارس 2019، من العوامل التي أدت إلى تعميق الانقسام وتعزيز ملامح الانفصال السياسي والقانوني بين الضفة وغزة[1].

وفي موازاة التباعد بين الأطراف الفلسطينية الداخلية، حافظت السلطة الفلسطينية على نهج التقارب مع الاحتلال عبر التمسك بالتنسيق الأمني الذي ولده اتفاق أوسلو عام 1993. واستمر التنسيق على الرغم من القرارات التي صدرت عن المجلسين الوطني والمركزي بوقفه، وإعلان الرئيس عباس غير مرة عن قطع العلاقات مع الاحتلال ليتبين بعدها أن التنسيق مستمر وفي أعلى

1- محسن صالح (محرّر)، ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2018 - 2019)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020، ص. 7 - 10.

درجاته[2].

وفي السياق الأمريكي، أعلنت السلطة عن قطع علاقاتها مع الإدارة الأمريكية على أثر إعلان ترامب المتعلق بالقدس، لكن مع استمرار اللقاءات بين مسؤولين أمنيين فلسطينيين ومسؤولين رفيعين في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). واستمر هذا التواصل على الرغم من التلويح بوقفه رداً على قرار إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن في أيلول/سبتمبر 2018؛ وهذا ما أكده عباس في كلمته في الاجتماع الطارئ لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الذي عُقد في القاهرة في 1/2/2020، على خلفية كشف ترامب عن صفقة القرن[3].

وفي ظل استمرار التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي إلى الاحتلال، وعلى الرغم من قرارات ترامب المتلاحقة حول القدس والاستيطان واللاجئين، والتسريبات التي سبقت الكشف الرسمي عن صفقة القرن، لم تخرج القيادة الفلسطينية باستراتيجية واضحة للتصدي والمواجهة، بل ركنت إلى التنسيق الأمني مع «تل أبيب»وواشنطن، مع ما يعنيه هذا التنسيق من انقضاض على المقاومة تحت عنوان «مكافحة الإرهاب»؛ إضافة إلى حصر خياراتها في إعلان التمسك بالمفاوضات[4]، وإن كان الفشل هو السمة الأبرز التي حكمت مسار التسوية على مدى سنوات عملت فيها دولة الاحتلال على خلق وقائع على الأرض، ومن ثم السعي إلى تكريسها على أنها حقائق، برعاية أمريكية، بزعم عدم إمكانية الرجوع عنها أو عكسها، واللافت أن عباس عاد ليؤكد التمسك بالمفاوضات حتى بعد إعلان ترامب عن خطته، في كلمته في مجلس الأمن في 11/2/2020 [5].

ب - على المستوى العربي

سيطرت على المنطقة حالة من الضعف والتشرذم، تفاقمت بعد انطلاق ما عُرف بالربيع العربي؛ وانخرطت الأطراف المختلفة في حروب أخذت أبعاداً طائفية أسهمت في تآكل الاهتمام

2- عدنان أبو عامر، لماذا يتجنّب عباس وقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل"؟ موقع عربي بوست، 2020/2/5. https://bit.ly/2uY4ykd

وانظر حول التنسيق الأمني أيضًا ورقة حقائق صادرة عن موقع ميدل إيست مونيتور:

Jessica Purkiss and Ahmad Nafi، Palestinian Security Cooperation with Israel، Middle East Monitor، October 2015. https://bit.ly/37NPpiK

3- موقع الجزيرة نت، https://bit.ly/2vYC6hT.1/2/2020

4- موقع عرب 48، https://bit.ly/2PgrYrG.21/9/2018
وكالة الأناضول، http://v.aa.com.tr/1568163 .29/8/2019

5- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، https://bit.ly/37RmHgC .11/2/2020

الرسمي بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية[6]. وباتت ما تُعرف بدول الاعتدال العربي أكثر انسجاماً مع السياسات الأمريكية في المنطقة التي جاهر ترامب غير مرّة بأنها قائمة على «المال مقابل الأمن»[7]؛ وبات استرضاء الإدارة الأمريكية مُقدماً على ما سواه، لا سيّما من قبل دول الخليج العربية. لكن ثمة ما يلقي بعض الضبابية على هذا الموقف، والتي يمكن استشفافها في التناقض بين التصريحات التي تؤكد محورية القضية الفلسطينية وتطور العلاقات على الأرض بما يشي بالابتعاد عنها؛ ومرد ذلك أن الأنظمة العربية لا تزال مضطرّة إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الموقف الرسمي حيال القضية، بلحاظ أهميتها لضمان شرعيتها في الشارع العربي.

كذلك، فإن البيئة العربية تطورت في تراجعها حد أنها قطعت شوطاً بعيداً في التطبيع مع الاحتلال مع مؤشرات مفادها الاتجاه إلى تعزيزه وتسارعه في المرحلة القادمة. فالأعوام القليلة الماضية شهدت تطوراً كبيراً على مستوى علاقة عدد من الدول العربية بدولة الاحتلال، من النقل إلى اتفاقيات الغاز والمياه، ومؤتمرات الأمن والتسامح الديني، والتكنولوجيا وغيرها.

وفيما تكررت تصريحات رئيس حكومة الاحتلال حول التقارب غير المسبوق مع الدول العربية، دعمت إدارة ترامب الاتجاه العربي إلى التطبيع لتوفير أرضية ملائمة لطرح صفقة القرن[8]؛ وحرصت على تعزيز بيئة ليست القضية الفلسطينية أولوية لديها، وذلك عبر تشجيع الدول العربية، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، على فصل مسار المقاطعة العربية لدولة الاحتلال عن القضية الفلسطينية واستناداً إلى «المصالح المشتركة»بين الجانبين، لا سيّما مواجهة «الخطر الإيراني»، للضغط باتجاه تنازل في موضوع تطبيع العلاقات[9]. وقد لقيت السياسة الأمريكية استجابة عربية، كانت من تجلياتها المشاركة في مؤتمر وارسو الذي عُقد في 13 – 2019/2/14 بدعوة من الولايات المتحدة وبقيادتها، ليشكل ترجمة لرؤية واشنطن حول ضرروة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، تحت عنوان مناقشة قضايا الأمن الإقليمي والخطر الإيراني[10]. والدول العربية التي شاركت هي كلٌ من السعودية والإمارات

6– انظر الفصل المتعلق بالنظام الإقليمي في التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي 2020–2019، كانون ثانٍ/يناير 2020: https://bit.ly/38LMXdI

7– موقع عربي 21، 19/12/2017. https://arb.im/1057758

8– يوسف نصر الله، صفقة القرن: صدام المصالح ومآلات الإخفاق، فصلية باحث، العدد 63، صيف 2018، ص. 13.

9– Gerald M. Feierstein، Trump’s Middle East Policy at One Year، Middle East Institute، March 2018. https://bit.ly/2vUa2fJ

10– مؤتمر وارسو: دلالات المكان والأهداف والخلفيّات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 18/2/2019. https://bit.ly/2PhBx9T

العربية، والبحرين واليمن، والجزائر، والكويت ومصر والأردن، وسلطنة عُمان التي التقى وزير خارجيتها برئيس حكومة الاحتلال على هامش المؤتمر[11].

واستمرت حالة التردّي العربي في التعاطي مع القضية الفلسطينية، على الرغم من التسريبات المتعلقة بمضمون خطة ترامب؛ و لم يقتصر الأمر على غياب استراتيجية للتصدّي للخطة، بل إن عدداً من الدول العربية شاركت في تهيئة الأرضية اللازمة لطرح الخطّة، كما تبين في مشاركة سبع دول في ورشة المنامة الاقتصادية يومي 25 – 2019/6/26؛ والدول التي شاركت هي: السعودية والإمارات وقطر والأردن ومصر والمغرب إلى جانب البحرين.

ج - على المستوى الإسرائيلي

يواجه كيان الاحتلال أزمة سياسية عميقة، ليس فشلُ تشكيل الحكومة على أثر جولتين من انتخابات «الكنيست» والذهابُ إلى انتخابات ثالثة إلا أحد تجلياتها[12]. وقد طغى على المشهد السياسي الإسرائيلي حدثان مهمان هما: انتخابات «الكنيست» وتداعياتها من جهة، والملفات القانونية التي لاحقت رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، مهددة مستقبله السياسي، من جهة أخرى.

فقد شهد عام 2019 انتخابات عامة في 9نيسان/أبريل، فشل نتنياهو على أثرها في تشكيل حكومة ائتلافية، ما أدى إلى حل «الكنيست»وإعادة الانتخابات في 17أيلول/سبتمبر، لكن من دون أن تؤدي إلى نتائج حاسمة تسمح بتشكيل حكومة، لجملة من الأسباب، من بينها الانقسام السياسي والصراع الديني–العلماني. ومع انسداد الأفق، صوت «الكنيست» على حلّ نفسه وحُدد موعداً ثالثاً للانتخابات في 2/3/2020، في ظل مخاوف إسرائيلية من أن انتخابات الإعادة قد لا تحمل نتائج حاسمة تمكن من تشكيل الحكومة[13]، نظراً إلى عمق المشكلة التي يواجهها النظام السياسي بما يؤدي إلى إفراز القوى ذاتها.

11– أظهر مقطع فيديو مسرّب لجلسة حوارية مغلقة على هامش مؤتمر وارسو شارك فيها وزراء خارجية السعودية والإمارات والبحرين، ميلاً واضحًا باتجاه دولة الاحتلال؛ ومن جملة التصريحات أنّ إيران هي مصدر الخطر في المنطقة، وأنّ مواجهة التهديد الإيراني أهم من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وأنّ "إسرائيل"لها حق الدفاع عن نفسها عند مواجهة تحدّيات: https://www.youtube.com/watch?v=A0tN72tfEXw

12– انظر الفصل المتعلق بالتحديات التي يواجهها المجتمع الإسرائيلي في في التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي 2020–2019، كانون ثانٍ/يناير 2020: https://bit.ly/2wDLrMF

13– أظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم"في 14/2/2020، أنّ 40% من الإسرائيليين يعتقدون أنّ ثمّة احتمالاً كبيرًا لإعادة الانتخابات مرّة رابعة: https://bit.ly/2VeGhRm. كذلك، أظهر استطلاع نشرته الصحيفة في 21/2/2010أنّ انتخابات آذار/مارس ليست مرجّحة لتحلّ الأزمة السياسية: https://bit.ly/2PkSFeN

وبالتوازي مع هذا الجمود السياسي، ألقت تطورات محاكمة نتنياهو بظلالها على تعاطي الأخير مع ملف الانتخابات، إذ إنه كان حريصاً على التهرب من المحاكمة ودخول السجن، وحضرت مشاكله القانونية عائقاً في مفاوضاته مع الأحزاب لتأييد حكومة يشكلها[14]. وقد علق رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان على ذلك بالقول إن نتنياهو «حول دولة إسرائيل إلى رهينة لمشكلة شخصية».

وقد وجه المدّعي العام الإسرائيلي أفيخاي ماندلبليت اتهامات إلى نتنياهو بالرشوة والاحتيال وانتهاك الثقة في ثلاث قضايا منفصلة، في تشرين ثان/نوفمبر 2019. وتقدم نتنياهو بطلب للحصول على حصانة «الكنيست» في 2020/1/1، قبل ساعات من انتهاء المدة المتاحة لتقديم الطلب؛ لكنه عاد ليسحبه في 2020/1/28، بعدما تبين له أنه لن يكون في مصلحته؛ وعلى الأثر أعلنت وزارة القضاء الإسرائيلية تقديم لائحة اتهام ضدّ نتنياهو في المحكمة المركزية بالقدس المحتلة، كل ذلك قبل ساعات من إعلان ترامب عن بنود صفقة القرن[15].

على المستوى الأمريكي

لقد فشلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في حل الصراع العربي الإسرائيلي، فيما أوكل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاهتمام بالصراع إلى عدد من الموظفين الذين يتبنّون الرواية الإسرائيلية ويدعمون الاستيطان. وعلى الرغم من أن الإدارات السابقة لم تخفِ انحيازها إلى دولة الاحتلال على حساب الفلسطينيين، وكان دعمها للإسرائيليين مُقدماً على المصلحة الفلسطينية والعربية عموماً، في الأمن والسياسة على حد سواء، فإن الانحياز الذي أبدته إدارة ترامب حيال الاحتلال كان أوضح وأكثر فجاجة[16].

وتعهد ترامب في مقابلة أجرتها معه صحيفة وول ستريت جورنال، على أثر فوزه في انتخابات الرئاسة الأمريكية، بوضع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على رأس جدول سياسته الخارجية بعد استلام منصبه رسمياً، وبالعمل كرجل صفقات على إنجاز «اتفاق نهائي»بين الطرفين في الصراع الذي لم يتمكن أحد قبله من إنهائه[17]. وشكل ترامب الفريق الذي سيصنع «السلام»في المنطقة، فضم كلاً من ديفيد فريدمان سفير الولايات المتحدة في دولة الاحتلال،

14- محسن صالح، الانتخابات وأزمة المنظومة السّياسية الإسرائيلية، TRTعربي، 2019/11/29. https://bit.ly/2VfaHmO

15- موقع صحيفة الغارديان، 28/1/2020. https://bit.ly/2ulsjlH

16-Aaron David Miller: Middle East Peace Plan is Donald Trump's Ultimate Deal Fantasy، CNN، 29/1/2020. https://cnn.it/37IXXr2

17- وول ستريت جورنال، 11/11/2016. https://on.wsj.com/2HOsFEK

وجايسون غرينبلات، الذي كان محامي ترامب ومستشاره القانوني قبل أن يعينه موفداً خاصاً إلى المنطقة[18]؛ وقاد الفريق جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي وكبير مستشاري البيت الأبيض؛ والقاسم المشترك بين الثلاثة، إضافة إلى انعدام خبرتهم السياسية قبل تعيينهم في الإدارة، هو أنهم يهود أرثوذكسيون وداعمون للاستيطان. فكوشنر كان يترأس مؤسسة تابعة لعائلته قدمت تبرعات خيرية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فيما كان فريدمان على رأس مجموعة لمساندة مستوطنة «بيت إيل»، وهي «مجموعة الأصدقاء الأمريكيين لمؤسسات بيت إيل»[19]. أما غرينبلات، فعمل حارساً لمستوطنة إسرائيلية في الضفة المحتلة في أثناء دراسته في دولة الاحتلال[20].

وكان الإيفانجيليون حاضرين على خط السياسة الخارجية لواشنطن، لا سيما في ما يتعلق بدولة الاحتلال. وقد شاركوا في بعض الاجتماعات المتعلقة بخطّة «السلام»، ومن ضمنها اجتماع في 7/3/2019 دعاهم ترامب إليه. وقالت بولا وايت، التي شاركت في الاجتماع، إن «البيت الأبيض أراد أن يسمع من الزعماء المسيحيين مباشرة؛ وفي هذه الحالة فقد دعا زعماء لهم باع طويل في ما يتعلق بإسرائيل، وأراد البيت الأبيض الاستماع إليهم للتأكد من فهم رؤيتهم وموقفهم حول احتمالية السلام»[21]. ولم يكن مايك بنس، نائب الرئيس الأمريكي، ووزير الخارجية مايك بومبيو بعيدين عن التأثير في قرارات ترامب المتعلقة بدولة الاحتلال، انسجاماً مع خلفيتهما الإيفانجيلية وما تعنيه من قناعة بعودة المسيح ليستعيد «أرض إسرائيل»[22].

وقد اتخذ ترامب، منذ عام 2017، جملة من القرارات التي شكلت دفعة على حساب خطته للسلام. ومن أبرز هذه القرارات الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال في كانون أول/ديسمبر 2017، ونقل السفارة الأمريكية إلى المدينة المحتلة في أيار/مايو 2018، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان في آذار/مارس 2019 والإعلان في كانون أول/ديسمبر من العام ذاته أن الاستيطان في الضفة الغربية ليس مخالفاً للقانون الدولي.

18- أعلن غرينبلات استقالته من مهمّاته في فريق كوشنر في أيلول/سبتمبر 2019، وخلفه آبي بيركوفيتش.

19- واشنطن بوست، 2016/12/5. https://wapo.st/39ZSY6V

20- هآرتس، 2016/4/18. https://bit.ly/3c0Wxvt

21- Emily McFarlan Miller، How the White House is Courting Evangelicans on its Israeli-Palestinian Peace Plan، National Catholic Reporter، 29/3/2019. https://bit.ly/2ulTJIh

22- Candida Moss، Why Evangelicans Love Israel? Daily Beast، 19/5/2018. https://bit.ly/2T5UMEt

تقول كانديدا موس، وهيأستاذة اللاهوت في جامعة برمنغهام، إنّ المُبشّرين الإيفانجيليين قد يختلفون في تفاصيل أحداث نهاية العالم، إلا أنهم يتشاركون عمومًا الرأي القائل بأنّ عودة المخلّص ستكون بعد بناء المعبد اليهودي في القدس.

أما على مستوى الاستحقاقات الداخلية، فإن عام 2020 حمل استحقاقين بارزين: الأول هو معركة عزل ترامب على خلفية تهم بإساءة استخدام السلطة وعرقلة عمل الكونغرس؛ وأحال مجلس النوّاب، في 2020/1/15، القرار الاتهامي إلى مجلس الشيوخ الذي برأ ترامب في 2020/2/5، في جلسة عقدت بعد يوم من إلقائه خطاب حالة الاتحاد السنوي أمام الكونغرس. أما الاستحقاق الآخر، فهو الانتخابات الرئاسية المحددة في 2020/11/3، التي انطلق قطارها عملياً في ظل مساعي ترامب إلى الفوز بولاية ثانية.

في توقيت الإعلان عن صفقة القرن ودوافعه

كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن بنود خطّته للسلام قبل حوالي ستة أسابيع من موعد انتخابات «الكنيست»، وذلك بعد لقائه كلاً من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ومنافسه في الانتخابات بني غانتس، الذي يتزعم حزب «أزرق أبيض». وقد حرص ترامب على اللقاء بكلا المرشحين حتى لا يبدو لقاؤه بأحدهما دعماً له على حساب الآخر، وتدخلاً في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، وهي تهمة تلاحق الإدارة الأمريكية في غير بلد حول العالم. وجاء الكشف عن بنود الخطة قبل انتخابات آذار/مارس 2020، على الرغم من أن فريق ترامب، كما تبين العام الماضي، كان يتمسك بالكشف عن الخطة بعد الانتخابات؛ وهذا ما صرح به جاريد كوشنر في شباط/فبراير[23]، وكذلك جايسون غرينبلات في آب/أغسطس[24]. لكن الجمود السياسي الذي نتج عن فشل التوصل إلى اتفاق على تشكيل الحكومة بعد الانتخابات أدى إلى تأجيل طرح الخطة[25]؛ فما الذي دفع إلى الكشف عنها في هذا التوقيت؟

من الممكن ربط توقيت الكشف عن صفقة القرن بالظروف السياسية والانتخابية في كل من «إسرائيل»والولايات المتحدة. فعلى المستوى الإسرائيلي، تحضر حالة الجمود المرتبطة بأزمة النظام السياسي وعدم وضوح ما ستؤول إليه الانتخابات، والخوف من تكرار سيناريو الجولتين السابقتين، ضمن أبرز العوامل التي حددت توقيت الكشف عن الصفقة، إذ إن الانتظار إلى ما بعدها سيكون محفوفاً بالمخاطر، لا سيما مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، وهو ما قد يؤدي إلى تأجيل طرح الخطة إلى أجلٍ غير مسمى.

أما على المستوى الأمريكي، وبالنظر إلى الاستحقاقات الداخلية، يمكن القول إن التوقيت جاء مدفوعاً بحاجة ترامب إلى «إنجاز»يمكن أن يستثمره في غير محطة: ففي معركة العزل كان يحتاج

23- أسوشيتيد برس، 14/2/2019. https://bit.ly/2HNYcq4

24- الغارديان، 28/8/2019. https://bit.ly/37R4Cj1

25- CNBC، 1/10/2019. https://cnb.cx/2SRWgmV

إلى تقديم حدث مهم يُحدث ضجة تتفوق على الحديث في إجراءات محاكمته؛ وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في الكونغرس في 2020/2/4، كان ترامب يحتاج إلى إنجاز مهم متعلق بدولة الاحتلال، ليؤكد أنه أوفى بوعوده حيالها؛ وقد أشار فعلاً في خطابه إلى الأمر بالقول: «كشفتُ الأسبوع الماضي عن خطة غير مسبوقة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع الالتفات إلى أن كلّ المحاولات السابقة فشلت، علينا أن نكون مصممين ومبدعين لكي نجلب الاستقرار إلى المنطقة، ونعطي الملايين من الشباب الفرصة لتحقيق مستقبل أفضل»[26].

علاوة على ذلك، فإن استحقاق الانتخابات الرئاسية يقتضي مخاطبة القاعدة الانتخابية، لا سيما الإيفانجيليين، عبر هذا الإنجاز الفريد الذي لم يتمكن أي رئيس قبل ترامب من تقديمه؛ ومع وضع الخطة على الطاولة تصبح الحاجة ماسة إلى إعادة انتخاب صاحبها كي يعمل على تنفيذها. وبالفعل، فقد حذر جايسون غرينبلات من أن الخطة ستكون في خطر، ولن تطبّق في حال خسر ترامب الانتخابات في تشرين ثان/نوفمبر لمصلحة مرشح ديمقراطي[27].

ما الأهداف التي تسعى صفقة القرن إلى تحقيقها؟

«السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»؛ هذا هو عنوان خطة ترامب التي عمل فريقه على وضعها على مدى السنوات الثلاث الماضية. وتضم الخطة، المكونة من 181صفحة، قسماً سياسياً وآخر اقتصادياً؛ ويقع الأول مع ملاحقه في 46صفحة في مقابل 127صفحة للجانب الاقتصادي[28].

الخطة مُعدة لتكون منطلقاً للمفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وهي ترفض العودة إلى حدود عام 1967، ولا تمانع الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على حوالي 40 % من الضفة الغربية المحتلة، تشمل المستوطنات وغور الأردن. وبموجب الخطة، تحتفظ «إسرائيل»بالقدس عاصمة لها، على أن تبقى غير مقسمة، فيما يكون على الفلسطينيين البحث عن «قدس» لهم في الأحياء الواقعة خارج الجدار العازل. وحتى تدعم الولايات المتحدة قيام دولة فلسطينية، يكون على الفلسطينيين الاعتراف بـ «إسرائيل»دولة يهودية، ورفض كل أشكال الإرهاب، والسماح باتخاذ ترتيبات خاصة تُلبّي الحاجات الأمنية الحيوية لـ «إسرائيل»والمنطقة؛ وفي ما يتعلق باللاجئين، تسقط الخطة حق العودة للفلسطينيين إلى الأراضي التي هجرتهم «إسرائيل»منها وتتطلب «تطبيق حل عادل للاجئين اليهود الذين طُردوا من الأراضي العربية بعد مدة وجيزة من

26- خطاب حالة الاتحاد، موقع البيت الأبيض، 4/2/2020. https://bit.ly/2SOSSZQ

27- عروتس شيفع، 29/1/2020. http://ch7.io/cbdnp$Fw

28- الخطة منشورة على موقع البيت الأبيض:
/https://www.whitehouse.gov/peacetoprosperity

قيام دولة إسرائيل».

وعلى المستوى الاقتصادي، تعد الخطّة بمليون فرصة عمل جديدة ستخلق للفلسطينيين في حال قبولهم بتنفيذها، وخفض معدل الفقر إلى النصف، ما سيؤدي إلى رفع الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني، مع توفير 50 مليار دولار للإنفاق في مشروعات للبنية التحتية، والاستثمار على مدى 10سنوات لكلٍ من الدولة الفلسطينية وجيرانها: الأردن ومصر ولبنان؛ وهذا التعويل على الاقتصاد في تحقيق السلام يأتي في إطار القناعة الأمريكية بجدوى «السلام الاقتصادي»في إنهاء الصراع، بما يؤكد الرفض الأمريكي للاعتراف أن سبب الصراع هو الاحتلال وليس الفقر أو غياب التنمية.

تتعامل صفقة القرن مع فلسطين على أنها عقار على أصحابه التخلّي عنه مقابل وعود برفاه اقتصادي. وتُظهر بنود الخطة أنها وضِعت لتُرفض من الفلسطينيين؛ فهي شرعت الوقائع التي أوجدتها دولة الاحتلال على الأرض وتتطلع إلى تكريسها أمراً واقعاً، من دون أن يكون للفلسطينيين وحقوقهم أي حضور فيها. ولا تُخفي الخطة، أو ورقة الحقائق التي نشرها البيت الأبيض في 28/1/2010، هذا الاتجاه، إذ تشير إلى أن «الرؤية التي تتبناها الخطة في ما يتعلق بأمن إسرائيل تأخذ بالحسبان الحقائق على الأرض وتحمي أمن إسرائيل بشكل كامل»[29]. ووفق مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، فإن الخطة لا تسمح بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، بل إنها ستقسّم الكيان الفلسطيني إلى ستة كانتونات معزولة تسيطر «إسرائيل»على نقاط الدخول وحركة المرور وحواجزه الحدودية[30].

فما الأهداف التي يمكن أن تحملها خطة وضِعت بنودها من دون التشاور مع أصحاب العلاقة، ولا توحي بأيٍ من علامات المقبولية لدى الطرف الفلسطيني؟

تبدو الخطة وقد صيغت لخدمة «إسرائيل»، ويمكن أن تُعدّ تأسيساً لمرحلة قوامها ترسيخ دولة الاحتلال في المنطقة عبر دمجها فيها، وتحويلها من كيان غريب طارئ إلى شريك «يساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية»، على قاعدة العداء ضد إيران الذي بات يشاركها فيه عدد من دول المنطقة. ومن هذا المنطلق، تشجع على تحالفات إقليمية بين دولة الاحتلال والدول العربية التي تشاركها الرؤية ذاتها. ومع فتح المجال أمام «إسرائيل»لضم الأراضي، فإن الخطة تؤسس كذلك لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، إذ إن دولة الاحتلال لا تريد الأرض وحسب، بل تريد الأرض خالية من السكان.

29– ورقة حقائق بعنوان "رؤية ترامب للسلام والازدهار ومستقبل أكثر إشراقًا لإسرائيل والشعب الفلسطيني"، موقع البيت الأبيض، 28/1/2020. https://bit.ly/2VeDQOY

30– أبرز الأفكار التي طُرحت في افتتاح المؤتمر الدولي السنوي الـ13لمركز أبحاث الأمن القومي المنعقد في 28–30/1/2020، 6/2/2020. https://bit.ly/2SNei9P

ولا يمكن فصل الخطة وأهدافها عن رؤية الولايات المتحدة إلى المنطقة، وإلى دورها كقوة استعمارية تعيد رسم الخرائط وتحديد الأدوار وتأطير العلاقات، ما يجعلها تنطلق من حاجتها إلى إعادة تشكيل الدور الإسرائيلي، بما يتكامل مع الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية المتعاونة، لوضع حدٍ للقوى التي تعارض الهيمنة الأمريكية وتخالفها.

خلاصة

كشف دونالد ترامب عن خطته للسلام مدفوعاً بجملة من المصالح السياسية والانتخابية، مستفيداً في الوقت ذاته من تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية واتجاه عدد من الأنظمة العربية إلى تطبيع العلاقات مع الاحتلال، وغياب استراتيجية فلسطينية أو عربية للمواجهة. وقد وضعت الخطة أمن دولة الاحتلال ومصلحتها وروايتها فوق كل ما عداه، حتى يمكن الجزم أن السلام ليس من بين الأهداف التي تسعى إليها. وفيما قدّمت الخطة «إسرائيل»على أنها جزء طبيعي من المنطقة، فقد جعلت من إيران عدواً لا بد من مواجهته؛ علاوة على نزع سلاح فصائل المقاومة كافة، تحت مُسمّى القضاء على الإرهاب. ولا يغيّر توقيت طرح الخطّة، والإدارة التي قُدمت في ظلّها، والأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة، من واقع مفاده أن صفقة القرن هي حلقة في مسلسل المساعي الأمريكية إلى خلق «شرق أوسط جديد»يتبلور وفق مصالح واشنطن، ورؤيتها، وأهدافها، ومقتضيات هيمنتها على المنطقة.

المقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوسلو أنموذجاً!

فتحي كليب*

توطئة

لا يختلف اثنان على أن الاحتلال الإسرائيلي، بسياساته وممارساته، هو السبب الرئيسي في كل ما يعيشه الشعب الفلسطيني من معاناة على مختلف الأصعده السياسية والاقتصادية. إلاّ أن الخطة الاقتصادية الأميركية التي عرضها مستشار الرئيس الأمريكي غاريد كوشنير في «ورشه المنامة الاقتصادية» (26–25 حزيران 2019)، تجاهلت هذا الواقع، وانطلقت من فرضية صفرية، مكتفية بطرح طموحات وتطلّعات معلّقة في الهواء دون ربطها بالقدرة على إمكانية تطبيقها واقعاً على الأرض..

في الشكل اختارت الإدارة الأميركية عنواناً براقاً وجاذباً لمؤتمرها «سلام وازدهار». وهو عنوان يحمل مضموناً مخادعاً وكاذباً، إذ إنه يفترض أن السلام في شقّه السياسي يمكن أن يتحقق إذا ما تمّ إنجاز البعد الاقتصادي الذي سينقل «فلسطين الجديدة» وبقية دول المنطقة من طور التخلّف والفساد والدكتاتورية إلى طور الحداثة والرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي. أما في المضمون، فإن ما أعلنته وفعلته الإدارة الأميركية كان ابتزازاً سياسياً مكشوفاً، وفقا لما اعلنه الرئيس الأمريكي صراحة عشيّة الاعتراف بالقدس عاصمة للمحتل الإسرائيلي: «ندفع للفلسطينيين مئات ملايين الدولارات سنوياً ولا نلقى أي تقدير أو احترام»؛ إذ إن المطلوب هو أثمان سياسية مقابل جرعات المعونات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة.

وهذه ليست المرّة الأولى التي تربط فيها الولايات المتحدة المسارات السياسية والاقتصادية بعضها ببعض وتشترط بأن تقدّم المسار الأول يكون مرهون بالنجاحات المحقّقة في المسار الثاني. هذا ما تدلّل عليه وتؤكّده

* باحث فلسطيني، عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

تجربة أكثر من ربع قرن من التسوية السياسية بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل يمكن القول إن جميع تفاصيل العملية الاقتصادية في المناطق الخاضعة اقتصادياً للسلطة الفلسطينية كانت تتم بإشراف مباشر من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وهي الذراع المالي الذي تمارس من خلالها وزارة الخارجية الأميركية ضغوطها على العديد من دول العالم، ومنها السلطة الفلسطينية.

نموذج أوسلو الاقتصادي والفشل الذريع

ما طرحه مستشار الرئيس الأمريكي، أثناء وبعد «ورشة المنامة الاقتصادية»، حول الجانب الاقتصادي من صفقة ترامب – نتنياهو، بالربط بين السياسة والاقتصاد، سبق لإدارات أمريكية سابقة أن اتّبعته في تقديمها للمشاريع السياسية. وبعودة بسيطة إلى التاريخ، يتأكد بأن هناك الكثير من السوابق في سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تؤكّد أن الإدارة الحالية تسير على ذات النهج، بالربط ما بين الاقتصاد والسياسة، وتقديم الاقتصاد كرشى لتحقيق نتائج سياسية. ينطبق هذا الأمر على عهود الرؤساء: إدارة جيمي كارتر التي تبنت استراتيجية «السعداء والتعساء»، إدارة رونالد ريغان التي طرحت نظرية «نوعية الحياة» عبر تقديم الحلول الاقتصادية على الحلول السياسية؛ أما إدارتا جورج بوش الابن وباراك أوباما، فقد ركزتا على الجوانب الأمنية وفق نظرية «الأمن مقابل الغداء».

وحالياً، شكّل هذا الربط الركيزة الأساس لاتفاقية أوسلو التي قامت على هذه الفرضية؛ فنصّ الملحق الرابع منها على «تعاون إقليمي ودعوات للمجتمع الدولي لتقديم المساعدات للفلسطينيين والأردن و«إسرائيل» وللإقليم ككل». ولهذه الغاية، عُقد أول مؤتمر للدول المانحة في العاصمة الأميركية، في تشرين الأول 1993، أي بعد أيام فقط على توقيع اتفاقية أوسلو، وبمشاركة 42 دولة وجهة مانحة. وكان هدف المؤتمر، وفقاً لوثائقه، حشد المساعدات لعملية السلام ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها. وتعهّد المشاركون في المؤتمر حينها بتقديم 2.4 مليارات دولار للفلسطينيين على مدار خمسة أعوام (1993 – 1998)، متفّقين على تأسيس مجموعة دولية من 15 دولة ومؤسسة مالية ترأستها النرويج، وكانت وظيفتها تنسيق المساعدات التنموية الدولية المقدّمة إلى الشعب الفلسطيني.

عملت الولايات المتحدة وشجعت الدول الكبرى والمؤسسات الدولية على تقديم المساعدات للسطة تحت شعار «الاستثمار في السلام»، الذي كان شعاراً لخطّة طموحة أُعدّت من قِبل البنك الدولي، ووظيفتها تحديد أوجه الإنفاق وتوجيه الدول المانحة إلى الاحتياجات الرئيسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة للشعب الفلسطيني؛ فأغدقت المساعدات والهبات المالية على

المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بشكل سخي؛ وخلال ثمانية عشر سنة (1993 – 2011)، قدّمت الدول المانحة لمناطق السلطة الفلسطينية نحو (23) مليار دولار، ما جعل فلسطينيي الضفّة الغربية وقطاع غزه من أكثر الشعوب تلقياً للمساعدات الاقتصادية في العالم من حيث نصيب الفرد (360 دولارًا للفرد سنوياً كمعدل وسطي)..

ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، فإن الدول المانحة قدّمت للأراضي الفلسطينية المحتلة نحو (35) مليار دولار في الفترة بين عامي (1993 – 2016). هذا الرقم يتقاطع مع المعطيات التي أوردها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار، الذي أشار إلى أن إجمالي المنح والمساعدات الخارجية الموجّهة لفلسطين، بلغ 35.4 مليار دولار خلال أعوام 1994 – 2017، وهي تشمل مختلف المساعدات سواء تلك المتعلقة بالموازنة العامة أو المساعدات.

لكن، رغم هذه الأرقام الضخمة، لم يتحسن الواقع الاقتصادي للفلسطينيين، بل زادت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية سوءاً، وأصبحوا يعتمدون في معيشتهم على ما تقدّمه لهم الدول المانحة، وعلى أموال المقاصة التي تستقطعها «إسرائيل» كعائدات ضريبة من التجّار الفلسطينيين لحساب السلطة الفلسطينية.. هذا إضافة إلى ارتفاع نسب الدين العام وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وارتفاع أرقام الديون الشخصية للبنوك بسبب سهولة الحصول على القروض الاستهلاكية.. ناهيك عن ضرب المحاصيل الزراعية وتدمير المصانع ومصادرة الأراضي وبناء المزيد من المستوطنات التي تضاعفت بما يزيد عن عشرة أضعاف عمّا كانت عليه قبل العام 1993..

انطلاقاً من ذلك، فان خطأ الفلسطينيين خلال عملية أوسلو تمثّل في الموافقة على الربط ما بين السياسي والاقتصادي، حيث كان اتفاق باريس الاقتصادي لعام 1995 هو النتيجة الأسوأ لهذا الأسلوب في معالجة قضايا الصراع مع «إسرائيل». واليوم، يشير الواقع الميداني إلى أن «إسرائيل» حقّقت في السياسة ما أرادت، وأبقت الاقتصاد الفلسطيني رهينة لسياساتها، بينما الفلسطينيون لا زالوا أسرى السياسة والاقتصاد في آن، ولم يعد ممكناً تصحيح الخلل والتشوّهات التي باتت تنخر الجسد الفلسطيني؛ وباتت الحقيقة الوحيدة هي أنه لا يمكن بناء اقتصاد فلسطيني سليم ومعافى ومستقل في ظلّ الوجود المادي للاحتلال..

ووفقاً لاتفاق أوسلو 2، فقد تمّ تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث مناطق، لكل منها نظام سياسي وأمني واقتصادي خاص. المنطقة (أ)، وتشكل 3 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، وقد توسّعت بشكل تدريجي لتصل إلى نحو 18 بالمائة من مساحة الضفة. ومن الناحية النظرية، فالسيطرة في هذه المناطق للسلطة الفلسطينية؛ أما القضايا الأمنية فهي من صلاحيات «إسرائيل». المنطقة (ب)، وتبلغ مساحتها نحو 21 بالمائة من مساحة الضفة، وتتحمّل السلطة الفلسطينية

مسؤولية القطاعات المدنية؛ أما السيطرة الأمنية فهي لـ«إسرائيل».

أما المنطقة (ج)، فهي المنطقة الأهم، وتمتد على مساحة ثلثي الضفة تقريباً، وتخضع بقوّة الأمر الواقع لـ«إسرائيل»، التي تسيطر على جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والعمرانية، وحتى ما هو تحت الأرض.. ويتفّق الخبراء الاقتصاديون على أن هذه المنطقة هي المفتاح الأساس للتنمية، ولا يمكن الحديث عن أي تنمية حقيقية وقابلة للاستمرار خارج إطار السيطرة الكاملة عليها. وقد أثبتت التجربة، ووفقاً لتقرير البنك الدولي عام 2014 «أن سيطرة «إسرائيل» على هذه المنطقة وتحكّمها بكل صغيرة وكبيرة حدّ من إمكانيات تطوّرها وازدهارها اقتصادياً، وباتت بفعل إجراءات الاحتلال أما مغلقة بوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني، أو متاحة بصعوبة بالغة وبتكلفة مادية باهظة لا تشجع على الاستثمار..»، إذ يقدر الخبراء الاقتصاديون خسائر الفلسطينيين من جرّاء احتلال هذه المنطقة بنحو 10 مليارات دولار سنوياً.

هذه الخلاصة أيضاً أكّدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في شهر أيلول 2017، في تقرير له عن المساعدات المقدّمة من المنظمة إلى الشعب الفلسطيني. فقد أشار التقرير إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يحول دون إحداث تنمية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتسبّبه في خسائر اقتصادية كان له تأثير مدمّر على الاقتصاد الفلسطيني. هذا إضافة إلى الضرر الذي تحدثه المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأرض الفلسطينية، وتأثير تلك المستوطنات على النمو الاقتصادي الفلسطيني، ووقوفها حائلاً أمام فرص تطوير اقتصاد فلسطيني قابل للاستمرار، أو التنعّم بأراضٍ متواصلة جغرافيًا، تحت سيادة الفلسطينيين لإدارتها، نتيجة جدار الفصل العنصري والحواجز والإغلاقات المستمرة، خصوصاً في مستوطنات القدس التي تحدث ضرراً جوهرياً في الاقتصاد الفلسطيني.

من هنا تتّضح حقيقة الأوهام التي يعلّقها البعض على إمكانية تحقيق تنمية مستقلّة ومستدامة في ظلّ الوجود المادي للاحتلال.. ويصبح واجباً محاكمة الخطة الاقتصادية التي عرضها مستشار الرئيس الأمريكي في «ورشة المنامة الاقتصادية»، انطلاقاً من تجاهلها للاحتلال الإسرائيلي وعدم الإشارة إليه، وأيضاً إمكانية نجاح الخطة في ظلّ تحكم الاحتلال الإسرائيلي بكل تفاصيل الحياة اليومية في الصفة الغربية.

خديعة الأرقام في الخطة الأميركية

هذه هي الصورة العامة للمساعدات الدولية، التي رغم حجمها الكبير، إلاّ أنها ظلت عاجزة عن النهوض بأوضاع الاقتصاد الفلسطيني الذي بات اكثر سوءاً حتى بالمقارنة مع فترة ما قبل التوقيع على اتفاق أوسلو.. وبالتالي، فإن الموقف من «ورشة المنامة الاقتصادية»، باعتبارها الجانب

الاقتصادي من صفقة ترامب – نتنياهو، يجب أن يتحدد مقارنة بالتجارب السابقة التي كثرت فيها الوعود وعلّقت الآمال لترسو على لا شيء.

إن أي حديث عن نمو اقتصادي محتمل، في ظلّ الاعتماد الكلّي على المساعدات الدولية، سيبقى نمواً موقتاً لا إمكانية لاستدامته، كما سيكون نمواً لن يحدّد الفلسطينيون اتجاهاته وقطاعاته ومناطقه الجغرافية والفئات الاجتماعية التي سوف تستفيد منه، بل المانحون والمقرضون والمستثمرون الذين ستكون لهم الكلمة الفصل في أي تفصيل اقتصادي؛ وهنا خطورة أن النسبة الأكبر من الخطة الاقتصادية الأميركية هي للمستثمرين (11 مليار دولار).. وبالتالي، فإن ما تحدث عنه كوشنير، من نسبة نمو مرتفعة يمكن أن يصل إليها الفلسطينيون، ستكون نسبة خادعة ومضلّلة، وسوف تتشكل، لو حدثت، بنتيجة الإنفاق الحكومي الذي سيعتمد حكماً على المساعدات الخارجية.

وتبدو المشكلة أكثر تضليلاً عندما تتحدّث الخطة الاقتصادية الأميركية عن أن الهدف هو خلق مليون فرصة عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتخفيض معدّل البطالة من 30 بالمائة إلى ما دون 10 بالمائة، علماً أن نسب البطالة الحالية أكثر بكثير من 30 بالمائة، وتقليص مستوى الفقر بنسبة 50 بالمائة. وقد تصل الخطة فعلاً إلى تحقيق هذه النتائج، بما فيها وصول نسبة النمو إلى 10 بالمائة، وهي نسبة كبيرة طبعاً لم تصلها دول كبرى بما فيها الصين؛ لكن هذه النتائج لن تكون نتيجة تطور فعلي في القطاعات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، بل نتيجة حجم الأموال التي سيتم ضخها في السوق الفلسطينية؛ ومع أي إشكالية قد تحصل على أرض الواقع، سواء في السياسة أو الاقتصاد، ستعود الأوضاع إلى طبيعتها، وستنخفض نسب النموّ بدرجات قياسية، وستتقلّص نسب التشغيل وترتفع نسب البطالة، ليعود الواقع الاقتصادي اسوأ ممّا كان عليه قبل ذلك.

ما يؤكد هذه الاستنتاجات هو أنه في الوقت التي تتحدث فيه الخطة عن أهداف طموحة يمكن الوصول إليها خلال سنوات لتطبيق الخطة، فإن نظرة بسيطة إلى حجم الأموال المخصّصة للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية تجعلنا على يقين بأن الخطة تعطي الأولية لتحقيق نتائج سريعة على حساب التنمية المستدامة، وهي ليست متحمسة لتطوير بنى الاقتصاد الفلسطيني. فقد خصّصت الخطة لتطوير القطاع الصناعي نسبة (3) بالمائة؛ ونفس النسبة خصصت للقطاع الزراعي، بينما حازت قطاعات النقل والطاقة والمياه والخدمات الرقمية والحوكمة على حصة الأسد (حوالي 17 مليار دولار)، فيما قطاع التعليم مثلاً، الذي يُعدّ الأساس في أي عملية نهوض، لم تزد النسبة المخصصة له عن (7) بالمائة وقطاع تطوير القوى العاملة (1) بالمائة فقط.

لذلك، فإن ما تقترحه الخطة الاقتصادية الأميركية ليس سوى مظاهر لتنمية مستقبلية تأخذ الطابع الموقت فقط، دون أن ينعكس ذلك على بُنى الاقتصاد الفلسطيني وعلى معيشة

الفلسطينيين، ودون أن يكون للفلسطينيين حق التدخل في توجيه الأداء الاقتصادي وتحديد الأولويات وتوزيع عوائد النمو على القطاعات الأكثر حاجة للتطوير، كالصناعة والزراعة، وعلى الفئات الاجتماعية الأكثر تهميشاً تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.. ما سيجعل، ليس الاقتصاد الفلسطيني فقط، بل المجتمع بأكمله تحت رحمة الدول المانحة والمقرضين والمستثمرين.

إن الخطة الأميركية، وإذ تعترف بصعوبة الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة وبأزمة طال أمدها، فانها تتجاهل الواقع الميداني وأسباب الأزمة الحقيقية التي يعيشها الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، وهو الاحتلال وممارساته، وأنه من غير المنطقي أن نتحدث عن أي عملية نهوض مستقبلي دون إزالة المعيقات الأساسية التي تحد من إمكانية أي تطوير.. لذلك، فإن إصرار الإدارة الأميركية على «رؤيا لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية» لا يمكن أن يتحقّق في ظلّ وجود احتلال وعلى خلفية أن «لا إمكانية للتعايش بين التنمية والاحتلال»؛ وأي هدف يمكن الحديث عنه في إطار الواقع الحالي الذي تتحدث عنه الخطة الاقتصادية الأميركية فهو لن يعدو كونه «تحسن ظاهري في مستوى معيشة بعض الفئات الاجتماعية». وهذا هو بالضبط سبب رفض الشعب الفلسطيني لـ»ورشة المنامة الاقتصادية»، التي انطلقت من فرضية إمكانية النجاح في الجانب الاقتصادي من «صفقة ترامب – نتنياهو» بمعزل عن تحقيق نتائج سياسية على الأرض. وهنا تكمن أهمية الدعوة لأن تكون أولوية النضال تتركّز على إنهاء الاحتلال أولاً، وتوفير مقوّمات الصمود الفعلي للشعب بما اصطُلح على تسميته بـ»اقتصاد الصمود والمقاومة».

إن المسألة لا تتعلّق هنا بـ»شطارة» الأمريكي وقدرته على استنباط حلول عجز عنها خبراء الاقتصاد الفلسطينيون والعرب وخبراء الأمم المتحدة، بل الأساس هو الإقرار بأن لا إمكانية فعلية لأي تحسّن في الاقتصاد الفلسطيني دون العمل على رحيل الوجود المادي للاحتلال، باستيطانه وطرقه الالتفافية وجدار فصله العنصري وحواجزه العسكرية، وكل ما ساهم في تشويه الاقتصاد الفلسطيني وأعاق بل دمّر عمليات التنمية الطموحة التي وضعت في مراحل سابقة.

الخطة الأميركية .. معطيات مخادعة

تسير الخطة الأميركية باتجاهات ثلاث أُطلق عليها اسم «مبادرة»، وهي: الأول الاقتصاد اي القطاعات الاقتصادية على اختلافها؛ الثاني: الشعب والمقصود هو التنمية البشرية؛ وتطوير الموارد البشرية والثالث هو الحكومة، اي الحوكمة والحدّ من الفساد.

الهدف العام للخطة خلال السنوات العشر:

زيادة الناتج المحلي الفلسطيني بأكثر من ضعفين.

توفير أكثر من مليون فرصة عمل للفلسطينيين.

تقليص مستوى البطالة للفلسطينيين إلى ما دون الـ 10 بالمئة.

تقليص مستوى الفقر بنسبة 50 بالمئة.

تقليل نسبة الفقر الى حوالي النصف.

وكي يتمكن الفلسطينيون من تحقيق نتائج الخطة، فهي تقترح: بناء البنية التحتية الأساسية، إنشاء ممر بين الضفة الغربية وغزة، تفعيل نمو القطاع الخاص، تعزيز التنمية والتكامل في المنطقة.

إن المبالغ المعلنة في الخطة والبالغة نحو (50) مليار دولار تمتد لعشرة أعوام، وهي موزّعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة (27.8 مليار دولار أمريكي)، مصر(9 مليارات دولار)، الأردن(7.5 مليار دولار) ولبنان(6 مليارات دولار). وهذا التوزيع هو فقط نظري، ومجرّد «عصافير على الشجرة»، والمبالغ ليست موجودة في الصندوق الذي تقترحه الخطة للإشراف على تنفيذ ومتابعة كل المشروعات؛ وهي بالتالي ليست كالموازنة العامة، بل مجرّد اقتراحات بمشروعات ستعمل الإدارة الأميركية على تأمين تكاليفها من خلال مؤتمرات لدول مانحة.

وترى الخطة أن النفقات الإجمالية للمشاريع المقترحة سيتمّ تأمينها من خلال ثلاثة مصادر: مساعدات ومنح تقدّمها الدول المانحة وتبلغ قيمتها (15 مليار دولار)، قروض مدعومة من دول ومؤسّسات مالية إقليمية ودولية بقيمة (25 مليار دولار)، ونحو (11 مليار دولار) تأتي عبر القطاع الخاص أي المستثمرون.

رغم أن الخطة تستهدف الصفة الغربية وقطاع غزه، إلاّ أنها خصّصت بعض المشاريع التنموية لصالح دول الجوار. وقد بلغ العدد الإجمالي للمشاريع المقترحة (179) مشروعاً منها (147) مشروعاً في الضفة الغربية وغزة، و(15) في الأردن، و(12) في مصر، و(5) في لبنان.

وتتوزّع المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزه على قطاعات: البنية التحتية، المياه، الكهرباء، الاتصالات، ومنشآت سياحية وطبية وغيرها.. وهي على الشكل الآتي:

حجم ونسبة التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية وغزه

القطاع	المبلغ المقترح بملايين الدولارات	النسبة المئوية
النقل	6562	24
الطاقة	2593	9
الخدمات الرقمية	2625	10
المياه	2322	8
الحوكمة والإصلاح	3330	12
التعليم	1895	7
السياحة	1450	5

الموارد الطبيعية	1450	5
الخدمات الصحية	1320	5
ملكية البيوت	1000	4
الزراعة	910	3
الصناعة	875	3
جودة الحياة	630	2
تطوير قطاع الأعمال	560	2
تطوير القوى العاملة	345	1
المجموع	27813	100

إن مبلغ (50 مليار دولار أمريكي) قد يبدو للوهلة الاولى مبلغا كبيرا وبامكانه تحقيق ثورة في مجال النهوض بالأوضاع الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزه ولثلاث دول عربية، بينما الحقيقة هي عكس ذلك. وهذا ما يتضح من خلال استعراض الأرقام الآتية:

إن الحدّ الأقصى الذي خرجت به "ورشة المنامة الاقتصادية" هو 50 مليار دولار ستوزّع كالآتي:

– نحو 27.8 مليار دولار ستخصّص للضفة الغربية وقطاع غزه وعلى مدى عشر سنوات، أي ما معدّله 2.7 مليار دولار سنوياً.. وبحساب بسيط للمبالغ المخصّصة للفلسطينيين نستنتج: أن كل ما سيحصلون عليه من المنح والمساعدات الدولية لن يزيد عن (800 مليون دولار أمريكي سنوياً)، مقارنة مع (1.3 مليار دولار سنوياً) كقروض مدعومة، ونحو (600 الف دولار) كاستثمارات من قبل القطاع الخاص.

توزيع المشاريع على الأطراف الأربعة:

الدولة	المبلغ المقترح/ ملايين الدولارات
الأردن	7365
مصر	9167
لبنان	6325
الضفة الغربية وقطاع غزه	27813
المجموع	50670

مصادر التمويل على امتداد الأعوام العشرة:

	المجموع	السنوات				
		سنة 1 – 2	4 – 3	6 – 5	8 – 7	10 – 9
المنح	13380	3282	3282	3282	1.966	971
القروض المدعومة	25689	2070	7055	7355	6120	3086
االقطاع الخاص	11600	857	3369	3210	2562	1602
المجموع	50669	6209	14306	13845	10648	5662

وفي قراءة فاحصة لهذه الأرقام، يمكن الاستنتاج أن ما يقترحه الأمريكيون ليس إنجازاً بقدر ما هو أكاذيب وتضليل مفضوح. ولنأخذ مثالاً بسيطاً على ذلك: رغم الانخفاض الكبير في قيمة المساعدات الدولية من نحو ملياري دولار عام 2008 إلى نحو 720 مليون دولار عام 2017، فإن هذه المساعدات تبقى أكبر بكثير من المبالغ التي تقترحها الخطة الأميركية؛ أضف إلى ذلك خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنتيجة السياسات الإسرائيلية، والتي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات، سواء بسبب القيود او نتيجة وجود المستوطنات وانتشار الحواجز والمواقع العسكرية والتي تحدّ جميعها من قدرة الفلسطينيين على استثمار أرضهم بالشكل الجيّظد.

لقد اعلن وزراء المال العرب في اجتماعهم الأخير، الذي عُقد في حزيران 2019 التزامهم بتوفير شبكة أمان مالية لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بمبلغ (100 مليون دولار شهرياً)، أي ما يوازي (1.2 مليار دولار سنوياً)؛ أي أن هذه المبالغ هي أعلى بكثير ممّا تقترحه الإدارة الأميركية على الفلسطينيين بحصولهم على الأموال مقابل التنازل عن حقوقهم الوطنية.

وفي مجال القروض فإن تقترحه الخطة هو أقل بكثير من حجم القروض الممنوحة للفلسطينيين من قِبل البنوك الفلسطينية. صحيح أن هذه القروض كانت ذات طبيعة استهلاكية، ولأهداف سياسية واضحة، إلاّ أنه بالإمكان توجيه هذه القروض باتجاه مشاريع منتجة لو امتلكت السلطة الفلسطينية القدرة على تحديد أوجه التنمية دون تدخلات خارجية. وقد بلغت قيمة هذه القروض عام 2017 نحو (8 مليار دولار)، أي أكثر بكثير ممّا تقترحه الخطة..

أما الحديث عن الاستثمارات، فهذا أمر برسم الاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع على رجال الأعمال الفلسطينيين الاستثمار في الضفة الغربية دون موافقة مسبقة منه؛ وبالتالي لا يمكن الحديث عن الاستثمار دون خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة. فالاستثمار لا يمكن أن يحيا إلاّ في ظلّ استقرار سيبقى مفقوداً طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي؛ وأي كلام غير ذلك سيبقى تكراراً لعمليات استثمارية فاشلة لم تقد سوى إلى هروب الرساميل الوطنية والأجنبية باتجاه مناطق اكثر استقراراً..

أما بالنسبة إلى الدول الثلاث الشريكة في الـ(50 ملياراً)، فإن المقترح ليس بذات المبالغ التي يمكنها تحسين وتطوير الواقع الاقتصادي في تلك الدول. فبالنسبة لمصر مثلاً، هي تتلقى حالياً مساعدات أمريكية ما زالت متواصلة منذ توقيعها اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، وتبلغ قيمتها السنوية نحو (2.1 مليار دولار). لذلك، فإن مبلغ (9 مليارات دولار أمريكي) أي ما معدّله (900 مليون دولار سنوياً)، ليس بالمبلغ الذي يمكنه ن يحدث تحوّلاً على مستوى النهوض بالاقتصاد المصري، مقارنة بديون خارجية وداخلية تزيد عن (300) مليار دولار أمريكي.

أما الأردن، فإن الحجم الإجمالي للدين العام فيه يزيد عن (90) مليار دولار؛ وما هو مخصّص للأردن يبقى هزيلاً مقارنة بالأزمة الاقتصادية التي يعيشها؛ بل وأيضاً التداعيات الاقتصادية لتوطين مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضه، وفقاً لما يقترحه الأمريكيون. فما هو مقترح للأردن في إطار الخطة هو (750 مليون دولار سنوياً) بالمقارنة مع مبلغ (6.375 مليار دولار) كانت الولايات المتحدة قد التزمت بتقديمها للأردن للأعوام (2018 – 2022)، أي بمعدّل (1.275 مليار دولار سنوياً)، وفقا لمذكرة تفاهم بين المملكة والولايات المتحدة عام 2017..

وبالنسبة إلى لبنان، فقد تلقّى عام 2016 مساعدات متعلّقة بالجوانب التنموية بلغت نحو (400 مليون دولار أمريكي). كما تلقّى عام 2017 مساعدات عسكرية بلغت نحو (200 مليون دولار). لذلك، وخارج إطار الخصوصية السياسية والديمغرافية التي يتميز فيها بلد كلبنان، فإن مبلغ (600 مليون دولار أمريكي سنوياً) لن يكون مبلغاً مغرياً لدخول لبنان في هذا المزاد، لا من حيث معالجة أزمته الاقتصادية أو التخفيف من حجم الدين العام ناهيك عن تداعيات مسألة التوطين وما ترتّبه من نفقات وأزمات..

إن كل ما طرحته الخطة الاقتصادية الأميركية من أفكار ومشاريع ليست فقط «عصافير على الشجرة»، بل إن بعضها مثلاً لم يتم تداوله مع الإسرائيليين الذين أكدوا رفضهم لهم؛ ونقصد بذلك الممرّ البريّ المقترح الذي جاء تحت مسمّى الربط بين الضفة وغزه؛ والجميع يعلم أين يمكن أن تنحاز الإدارة الأميركية إذا ما وقع أي خلاف بين إسرائيل والفلسطينيين. فإذا كانت «إسرائيل»، وكما جاء على لسان أكثر من مسؤول، غير موافقة على فكرة ربط غزة بالضفة، لدرجة وصف بعضهم للفكرة أنها «تشكل تهديداً مباشراً وتمسّ بأمن «إسرائيل»»، فإن كل بنود الخطة الأميركية التي تقوم على مشروع الربط هذا تصبح بلا معنى..

إن طرح أفكار مضلّلة أو كاذبة لا مكان لتطبيقها يؤكد صحّة الموقف الموحّد الذي تبنّاه الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه، وتحت شعار «الوطن ليس للبيع». وإن السلام الحقيقي الذي من شأنه أن يوفّر الازدهار للشعب الفلسطيني، وللمنطقة، هو السلام الذي يقوم على تلبية الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، مع إعادة النظر برؤية قصيري النظر للواقع القائم،

والاعتراف بأن سبب تدمير الاقتصاد الفلسطيني وتعطيل التنمية والاضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزه هو الاحتلال الإسرائيلي، وأن لا حلّ اقتصادياً أو سياسياً من شأنه أن يفتح صفحة جديدة في المنطقة إلا برحيل الاحتلال والاستيطان. وبالتالي، إذا كانت الإدارة الأميركية حريصة على «تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية، وحريصة أيضاً على أن يواصل الشعب الفلسطيني مسعاه التاريخي لتحقيق تطلّعاته الوطنية وبناء مستقبل أفضل لأبنائه»، كما تقول مقدّمة الرؤية الإقتصادية الأميركية، فإن أقصر الطرق لتحقيق ذلك هو مساعدة هذا الشعب على إنهاء الإحتلال وتمكينه من رسم حاضره ومستقبله السياسي والاقتصادي بعيداً عن منطق التبعيه والوصاية التي اعتدناها في سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة.

صفقة القرن
الخيار الأردني والمصري والدور السعودي

د. خالد سعيد*

مقدّمة

بعد طول انتظار وتكهنات جمّة، وبحضور رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتنياهو، أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في الثامن والعشرين من يناير 2020، عن خطته للسلام في الشرق الأوسط، والمعروفة باسم «خطة ترامب»، أو «صفقة القرن».

وقد ادّعى ترامب في إعلانه بأنه يخطو خطوة كبيرة نحو «السلام»، زاعمًا أن الشعب الفلسطيني يستحق فرصة لتحسين مستقبله، ومدّعيًا أن «خطته» تلك تختلف عن سابقاتها من الخطط المماثلة، وهي إن اختلفت، فعليًا، ولكن في أسوأ صورة.

تتمثل الصورة السيّئة للخطة الأمريكية للسلام في التأييد المطلق للكيان الصهيوني، والتأكيد على أن المقاومة «إرهاب»، والاعتراف بعدم تقسيم مدينة القدس، ونزع سلاح الدولة الفلسطينية، ومهمة الأمن الفلسطيني الحفاظ على أمن الكيان، ووجوب اشتراك مصر والأردن وفلسطين في محاربة «الإرهاب» الفلسطيني!

استدعى نشر «خطة ترامب» وجوب الإشارة إلى الخيارات الأردنية والمصرية، في ضوء ما ورد فيها من بنود تتعلق بهما، والدور السعودي في هذه «الخطة» المشؤومة وإمكانية تنفيذها على أرض الواقع.

---

* باحث مصري، متخصص بالشؤون الإسرائيلية.

أولاً: الخيار الأردني

تهيأت الأردن لتلقّي «خطة ترامب» وتداعياتها الكارثية عليها، خاصة مع توقع عدم الاكتراث لحل «الدولتين» الاستراتيجي، الذي تمسكت به عمّان وسائر العواصم العربية والأوروبية، وتبنّي الدول العربية للمبادرة العربية للسلام، قبل أن تنسفه «صفقة القرن».

ومع توالي نشر تفاصيل الخطة الأمريكية للسلام «صفقة القرن»، كان القلق يستشري في أروقة الحكومة الأردنية وداخل القصر الملكي، إذ إنها تقوّض أركان المملكة، خاصة وأن بعض تلك التفاصيل التي سبق نشرها، قبيل إعلان ترامب، عن كافة تفاصيلها، تركّز على تبادل أراض وتنطوي على إشكالات خطيرة حول ملف القدس، فضلاً عن سريان حالة عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية، في مقابل السعار المجنون الذي انصبّ على الاهتمام بإيران بدعوى أنها أداة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

كان العاهل الأردني يحث، دومًا، على تعزيز لحمة الفلسطينيين من خلال محاولة رأب الصدع بين حركة حماس في قطاع غزة، ونظيرتها حركة فتح في الضفة الغربية، والتنديد بـ»صفقة القرن» (1)، بالتوازي مع تأكيده، غير مرّة، أن «عمّان تتعرض لضغوط شديدة من أجل القبول بصفقة تقضم القدس لصالح إسرائيل». ومن هذه الضغوط التراجع الحاد الذي ظهر في حجم المساعدات السعودية والإماراتية المقدّمة إلى الأردن، وذلك بعد إعلانه عن استدارة علاقاته الخارجية وتحالفاته الدولية والعربية، إثر المستجدات الإقليمية، التي رأى أنها تمسّ أمنه واستمرار مصالحه، وأبرزها «صفقة القرن»؛ ربما مقابل حصّة مناسبة له من مشروع "نيوم"، الذي دشّنه ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان. وفي حال رفض الأردن للصفقة، سيكون أمام خيار دخوله دوّامة الأوضاع الاقتصادية الصعبة[2]!

جدير بالذكر أن مشروع مدينة "نيوم" الذكية تبلغ قيمته 500 مليار دولار أمريكي، ويموّل من السعودية، بالإضافة إلى عقد شراكات مع المستثمرين المحليين والعالميين؛ ويقع المشروع ضمن أراضٍ داخل الحدود المصرية والأردنية، وعلى تماس مع ميناء "إيلات" الصهيوني، على خليج

1 – رنا الصباغ، الأردن يتغير على وقع «صفعة القرن»، موقع درج، عمّان، 21/2/2019.
https://daraj.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D9%82%D8%B9-

2 – حبيب السالم، هل يُعاقَب الأردن بسبب موقفه الرافض لـ"صفقة القرن"، الخليج أونلاين، 4/6/2018.
https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%8F%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-

العقبة.

بعيد نشر "خطة ترامب"، تبيّن للمملكة الأردنية، أن سياسة مسك العصا من وسطها، والتي انتهجتها منذ الخمسينيات، لم تسمح لعمّان أن تكون عامل تغيير حقيقي في المنطقة، وحرمتها من كونها عامل تأثير وتغيير[3].

راهن الأردن على توصل القادة العرب، كأحد الخيارات الرئيسة، بغضّ النظر عن اصطفافاتهم ومواقفهم المتضادة وغير المفهومة في أحيان كثيرة، إلى الحد الأدنى من التوافق على أنهم لن يستطيعوا القبول بأي تسوية لا يقبلها الفلسطينيون. وهو ما جاء، فعليًا، في قرار جامعة الدول العربية، الذي عُقد في الأول من فبراير 2020، إذ تم بالإجماع رفض «صفقة القرن».

قد يُصعّب هذا التوافق تنفيذ الصفقة من الناحية السياسية، لكنه قد يفتح الباب على الإغراءات الاقتصادية التي عرضتها واشنطن لتحسين المزاج العام في المنطقة، بينما يؤجّل الكيان الصهيوني الحل السياسي وتنفيذ مخططاته التوسعية، ومنها بناء جدار فاصل مع الأردن[4].

يحاول العاهل الأردني تعزيز علاقاته الدبلوماسية مع دول المقاومة العربية، وخاصة المناهضة للكيان، وعلى رأسها سوريا ولبنان والعراق، فضلاً عن توطيد العلاقات مع مصر، على أمل بناء تكتل إقليمي يضم هذه الدول، بهدف توفير أوراق للمناورة في وجه "خطة ترامب"، إذ من الممكن أن يشكّل التكتل الجديد حائط صد قوي أمام تنفيذ "صفقة القرن".

وبالتوازي مع هذا التحالف، فإنه على المملكة الانفتاح، المشروط، مع القوى الإقليمية، مثل قطر وتركيا وإيران، والأخيرة دون التأثير على علاقاتها المصيرية والتاريخية مع الجانب الأمريكي، أو الهرولة لإرسال سفير إلى طهران. وهذه العواصم الثلاث يمكن أن تكون مفاتيح الحل للأزمة الاقتصادية، كبديل لدول الخليج، ويمكن أن تقدّم الدعم السياسي والدبلوماسي اللازم للموقف الأردني، خاصة في قضية القدس.

لقد فطِن العاهل الأردني إلى ذلك، مبكرًا، حينما التقى بالرئيس الإيراني، حسن روحاني، غير مرّة، أهمها ما جرى في اسطنبول لأول مرّة خلال العقدين الماضيين، وذلك على هامش حضورهما القمة الإسلامية الطارئة باسطنبول، في مايو 2018 .

3 – طاهر المصري: أولويات الخليج تغيّرت.. والإسرائيليون يرون حلّ القضية في الأردن.. وعلينا أن نتغيّر، الأردن 24، عمّان، 8/2/2020.
https://www.jo24.net/%D8%B7%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-

4 – الصبّاغ، مرجع سبق ذكره.

الشاهد أن رفض الشعب الأردني للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتوقيع اتفاقية الغاز مع تل أبيب، من الممكن أن يشكّل غطاءً قويًا للملك عبد الله الثاني أمام "صفقة القرن". فالظهير الشعبي، كان، دومًا، سندًا داعمًا لصاحب القرار السياسي، وهو خيار استراتيجي للمملكة الأردنية.

ومن بين الخطوات المهمة للمملكة الأردنية، ردًا على «خطة ترامب»، الشروع في إعادة فتح مكاتب حركة حماس في عمّان، وتغيير الموقف من الحركة بشكل استراتيجي، وذلك على قاعدة تلاقي المصالح وليس الأيديولوجيا، كونها أقوى الحركات والمنظمات الفلسطينية المعارضة لفكرة «الوطن البديل»، ويمكن أن تلعب دورًا مهمًا في مقاومة أي عملية توطين قد يطمح لها الكيان الصهيوني[5]. فضلا عن الانفتاح على المكوّنات الفلسطينية كافة، وليس حماس فحسب، أي تحالف فلسطيني – أردني.

الشاهد أنه يمكن تعزيز هذا التحالف الثنائي، عبر إطلاق مواقف غضب تتصاعد، تدريجيًا، ضد الخطة الأمريكية، بداية من الإضراب الشامل في قطاع غزة، إلى تنظيم احتجاجات في غالبية محافظات الضفة الغربية ومدينة القدس. وتبرز "مسيرات العودة" كورقة ضغط في يد الشارع الفلسطيني بعد أن جرى تعليقها، غير مرّة، وهي من سبّبت الكثير من الخسائر المدنية والاقتصادية للكيان الصهيوني. وحال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، فإن الصفقة قد تصبح مجرّد حبر على ورق، وقد تدفع إلى تفاهمات جديدة على الأرض، تراعي مصالح الطرفين، الأردني والفلسطيني[6].

مع إلقاء نظرة على "صفقة القرن"، بتفاصيلها الكاملة، سنجد أن ترامب قد وضع الكثير من اللبنات لتكتل أو تحالف ــ دون عمد، قطعًاــ قوي بين الطرفين، الأردني والفلسطيني، بشأن التنسيق حول غور الأردن وفتح الحدود بينهما، وكذلك في مدينة القدس المحتلة، بشأن مشاريع سياحية واستثمارية، ما يمكن أن يجهض المحاولات الصهيونية لتنفيذ "الصفقة" على الأرض، طالما أن هناك تنسيقًا بينهما. مع وجوب وضع اتفاقية «وادي عربة» على طاولة النقاش بشكل جدّي وحقيقي، كأحد الخيارات الرئيسة أمام الأردن.

---

5 – محمد عايش، خيارات الأردن، القدس العربي، لندن، 1/4/2019.
https://www.alquds.co.uk/%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8/%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

6 – خيارات الفلسطينيين في مواجهة صفقة القرن، الخليج الجديد، لندن، 30/1/2020.
https://thenewkhalij.news/article/180004/%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D

ثانيًا: الخيار المصري

بدعوى أن وزارة الأوقاف الأردنية هي المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس المحتلة، بموجب القانون الدولي واتفاقية «السلام» الأردنية ــ الصهيونية، الموقّعة في العام 1994، فإن الأردن أعلنت عن رفضها لـ»صفقة القرن»، فيما كان الموقف المصري منها بحاجة إلى التفسير، إذ فور الإعلان عن الصفقة بدقائق، صدر بيان عن وزارة الخارجية المصرية يشيد بالخطة الأمريكية للسلام والدور الأمريكي في حلّ الصراع، داعيًا الطرفين، الفلسطيني والصهيوني، للدخول في مفاوضات مباشرة لتنفيذ الصفقة.

ومن التسريبات السابقة لـ»خطة ترامب»، الزعم بتوطين الفلسطينيين في شبه جزيرة سيناء المصرية، وهو ما قوبل برفض مصري قاطع من الرئيسين، حسني مبارك وعبد الفتاح السيسي، حتى إعلان الخطة في يناير 2020. وعلى الرغم من الاعتراف بعدم وجود «توطين» لهم في سيناء في التفاصيل النهائية للخطة، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فإن الموقف المصري يستحق التوقف والتفسير، خاصة وأن القاهرة ظلّت داعمة لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس.

ربما جاء المفهوم المصري للخطة أنه طالما ابتعدت تفاصيلها عن توطين الفلسطينيين في سيناء، وعرض إقامة "دويلة" فلسطينية شرق القدس، فإنه يمكن التفاهم حول بقيّة تفاصيل "صفقة القرن"، خاصة وأن مصر، حاليًا، لا تريد المجازفة بإغضاب ترامب، وربما إيران باتت مثالا حيًا أمام دول الشرق الأوسط، في مدى الغضب الأمريكي لأي دولة كانت؛ كما أن الخطة الأمريكية تضمّنت مجموعة "حوافز" ستحصل عليها مصر. فبحسب بنود الصفقة، ستحصل على مبلغ 9.1 مليار دولار من الـ50 مليارًا المرصودة؛ وحصّة مصر عبارة عن قروض واستثمارات في صورة مشاريع تنموية وبنية تحتية وسياحية في سيناء ومنطقة قناة السويس بالأساس؛ فضلاً عن دعم الجهود المصرية لإنشاء وتطوير المنطقة الاقتصادية للقناة، وزيادة المصانع والمناطق اللوجستية فيها، وتخصيص نسبة من العمالة فيها للفلسطينيين.

كما تشمل الخطة دعم استفادة الفلسطينيين من المناطق الصناعية المؤهّلة في مصر بنظام «الكويز» (تشريع أمريكي، صدر في العام 1996، يعفي صادرات عربية معيّنة من ضرائب أمريكية شرط أن تدخل في تصنيعها مواد أوليّة إسرائيلية في مناطق صناعية محدّدة)، وتوثيق التعاون الصناعي بين مصر والفلسطينيين والكيان الصهيوني، والمشاركة في تأهيل مناطق صناعية فلسطينية وفي سيناء توفر فرص عمل للفلسطينيين.

ويمكن اعتبار الموافقة المصرية الضمنية لتلك البنود، خيارًا وحيدًا أمام الدعم الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني، وربما مؤقتًا. فعملية وجود بنود تحفيزية، والخاصة بدعم مناطق صناعية

واستثمارية في سيناء وتشغيل الفلسطينيين فيها، ربما يؤدّي إلى تسهيل تشغيل وإسكان آلاف الشباب الفلسطيني من الأجيال الجديدة في مصر، عبر عملية انتقائية لهؤلاء الشباب، سواء شرق قناة السويس أو غربها، ما يؤدّي إلى عملية نزوح هادئة، وسيكون من السهل الترويج لها باعتبارها دعمًا للاجئين الفلسطينيين وتحسينًا لحياتهم، ومن ثم انخراطهم في المجتمع المصري، كما حدث مع عشرات الآلاف منهم في الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك دون حاجة لاستقطاع أو استبدال الأراضي[7].

كانت مشاركة مصر في «ورشة المنامة» بالبحرين، في يونيو 2019، مثالا حيًا للموافقة المصرية على الخطة الاقتصادية لـ»صفقة القرن»، وإن كانت ضمنية، حيث رفضتها القاهرة خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في الأول من فبراير 2020، منوّهة إلى ضرورة دخول الطرفين، الفلسطيني والصهيوني، في مفاوضات مباشرة.

لقد تبنّى السيسي المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع، الفلسطيني والصهيوني، بدعوى أنه البديل الوحيد، حتى يمكن التوصل إلى تسوية يتم التوافق عليها في إطار شامل، يضمن استدامة تلك التسوية، وينهي معاناة الشعب الفلسطيني باستعادة كامل حقوقه المشروعة، ويحافظ على حقوق كافة الأطراف في الحياة والعيش في أمن وسلام[8].

بدا واضحًا أن الموقف المصري الرسمي – وكذلك وسائل الإعلام المصرية – لم يعد يستخدم مفهوم «صفقة القرن»، بل استخدم «خطة السلام»، في إشارة لصفقة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب. والغريب أن وزير الخارجية المصري، سامح شكري، دعا الجانب الفلسطيني لطرح رؤية بديلة عن «خطة ترامب» للسلام، بزعم أن الشعب الفلسطيني قادر على تحقيق حقوقه المشروعة التي حُرم منها، وذلك رغم تثمين بلاده للموقف الأمريكي، وإعلان «خطة ترامب»!

وبدا من تصريحات السيسي وشكري أن الموقف المصري أو الخيار الرسمي المصري ينحو تجاه الشروع في مفاوضات مباشرة بين الجانبين، الفلسطيني والصهيوني، والدخول في مفاوضات عبثية، للحصول على الحقوق الفلسطينية، في ظلّ ندرة الإشارة إلى دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية على الأراضي المحتلة، في العام 1967، وفقًا للشرعية الدولية، ومبادرة «السلام» العربية، التي أُقِرّت في العام 2002.

من المتوقع أن يتجه الرئيس السيسي إلى سيناريو اقتراح عقد مفاوضات مباشرة، برعاية

7 – حوافز صفقة القرن لتطوير سيناء: وجه جديد لتوطين الفلسطينيين، العربي الجديد، لندن، 1/2/2020.
https://www.alaraby.co.uk/politics/5a4b3cf4-ab59-47c2-b93d-e90324f0893c

8 – ننشر تفاصيل لقاء الرئيسين السيسي وأبو مازن بقصر الاتحادية، بوّابة أخبار اليوم، القاهرة، 1/2/2020.
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2991564/1/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-

مصرية، أو بمشاركة دولية، خاصة وأن هناك خطوطًا واضحة في «خطة ترامب» تمس الطرفين، الفلسطيني والمصري، معًا، ومن أهمها المناطق الصناعية على أطراف الحدود المشتركة، ومشاركة الفلسطينيين في بعض المشاريع المصرية، برعاية أمريكية، ومحاربة الإرهاب؛ فمع نشر تفاصيل «صفقة القرن»، تبيّن أنه من الضروري التنسيق بينهما في ذلك، مع التأكيد على أن الطرف الأمريكي يشير إلى المنظمات الفلسطينية بـ»الإرهابية»، وتعزيز التعاون مع الكيان الصهيوني في مجال «مكافحة الإرهاب».

وتلا هذا الخيار ضرورة مناقشة ملف السيادة الصهيونية على المياه الإقليمية لقطاع غزة، في البحر المتوسط، بدعوى أنها تعتبر حيوية لأمن الكيان الصهيوني، وتوفّر الاستقرار في المنطقة، وكذلك ملف «هجرة اليهود المصريين»؛ أي أن على الجانب المصري الدخول في مفاوضات مباشرة مع تل أبيب لمناقشة كيفية إنهاء هذه الملفات العالقة، بمعنى أن المبادرة العربية للسلام، المقترحة في العام 2002، والتي نالت إجماعًا عربيًا، من الممكن أن تشكّل رافعة لهذه المفاوضات في حال موافقة الكيان الصهيوني والطرف الأمريكي على الدخول فيها، كونها أحد الخيارات الإجبارية أمام القاهرة!

من الممكن أن تتصدى مصر لخيار استلام السيطرة الكاملة على قطاع غزة، إذ من بين النقاط الرئيسة في «صفقة القرن» المتعلقة بغزة، ما قوله «ستتسلّم السلطة الفلسطينية أو أية جهة أخرى مقبولة دوليًا السيطرة الكاملة في القطاع، ونزع سلاح حماس والجهاد الإسلامي وبقيّة الفصائل، والإعلان عن قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح بشكل كامل»؛ أي أن الطرف الصهيو أمريكي يرغب في إلقاء تبعية قطاع غزة على مصر، وهو ما رفضته مصر، مرارًا. لكن «صفقة ترامب» تزج بمصر في أتون النار المستعرة في غزة.

ثالثًا: الدور السعودي

تشابه موقف السعودية حيال «صفقة القرن» مع الموقف المصري، من حيث تأييدها للخطة الأمريكية، فور الإعلان عنها، خاصة وأن الخارجية السعودية جدّدت تأكيدها على دعمها لكافة الجهود الرامية للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية... ما يفتح الباب أمام أسئلة وتكهنات عدة.

بداية الدور السعودي، جاءت، منذ العام 2016/2017، حينما نُشرت بعض التفاصيل المسرّبة لـ»خطة ترامب»، ومع عقد اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي في تركيا، في الثالث عشر من ديسمبر 2017، خاصة بعد إعلان ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني. وأعلن أبو مازن، خلال الاجتماع أنه لن يقبل الولايات المتحدة كوسيط في عملية السلام، لتستدعيه السعودية، في التاسع عشر من الشهر نفسه، في زيارة مفاجئة، هي الثانية خلال 40 يومًا فقط.

في هذه الزيارة، طلب ولي العهد السعودي، من الرئيس الفلسطيني دعم خطة «السلام» التي ترعاها أمريكا، وقال له إن الولايات المتحدة هي "الخيار الوحيد" فيما يتعلق بعملية السلام، فهي الوحيدة القادرة على التأثير على الكيان الصهيوني، والضغط عليها في أي عملية سلام، ولا أحد يستطيع أن يفعل ذلك غيرها. وكان ابن سلمان قد أخبر عباس في زيارة سابقة، أن «أمريكا تستعد لاتفاق سلام، وقد لا تبدو هذه الصفقة جيدة في البداية، لكنها في النهاية ستكون جيّدة»؛ كما طلب من عباس في ذلك الوقت أن يبذل جهوده لضم فلسطينيي لبنان إلى المعسكر الموالي للسعودية، والابتعاد عن المعسكر الموالي لإيران الذي يقوده حزب الله اللبناني، وإن لم يفعل ذلك، فإن هناك من يستطيع، مشيرًا إلى القيادي الفتحاوي المعارض، محمد دحلان، وفقاً لما ذكره مسئولون لموقع «ميدل إيست آي»[9].

الشاهد من التقرير البريطاني أن ولي العهد السعودي حاول استخدام «الدبلوماسية الناعمة» في الاجتماع مع عباس، لإقناعه بالعودة إلى عملية «السلام» التي ترعاها أمريكا؛ لكن عباس كان واضحًا مع ولي العهد، بأنه ملتزم، تمامًا، بأي عملية سلام «هادفة»، والقائمة على أساس «حلّ الدولتين» على حدود 67، بما فيها القدس الشرقية عاصمة لفلسطين.

«بعد انتخاب ترامب رئيسًا لأمريكا، لعبت السعودية دورًا محوريًا في المساعدة على تنفيذ رؤيته الجديدة لما سمّاه بالشرق الأوسط الجديد، وتحديدًا تجاه القضية الفلسطينية[10]. فكبير مستشاري ترامب، جاريد كوشنر، قام بإعداد «خطة سلام» بالاتفاق مع محمد بن سلمان. وتضمّنت الخطة، آنذاك، تنازلات كبرى من أطراف عربية، على رأسها السعودية والإمارات، عن العديد من ثوابت القضية الفلسطينية، تمثّلت في إنشاء دولة فلسطينية مدعومة ماليًا من قِبل عدد من الدول على رأسها السعودية، وتبادل للأراضي مع مصر والأردن»؛ وهو ما جاء في صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية[11].

والشاهد أن الإدارة الأمريكية قامت، مسبقًا، بالتنسيق مع قادة من الدول العربية بشأن قرار

---

9 – تفاصيل الزيارة المفاجئة.. أبو مازن يُربك حسابات محمد بن سلمان، موقع سبوتنيك، موسكو، 27/12/2017.
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712241028713173-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-

10 – عقل صلاح، صفقة القرن والدور السعودي، رأي اليوم، لندن، 26/4/2018.
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%A/F%D9%8A

11 – https://www.nytimes.com/2017/12/03/world/middleeast/palestinian-saudi-peace-plan.html

ترامب، وما تلاه من الإعلان عن خطته، وذلك لضمان احتواء ردّة الفعل الفلسطينية على القرار، ليتأكد أن هناك توافقًا مع السعودية، بدعوى إقامة تحالف مع الدول العربية لمواجهة الخطر الإيراني؛ وهو الشماعة الدائمة لتمرير أي «صفقات» خلال الفترات الماضية. هذا في وقت أوضح وزير الخارجية الألماني الأسبق، يوشكا فيشر، في السابع والعشرين من ديسمبر 2017، في مقال نشره موقع يورو نيوز»، بأن هناك تحالفًا سعوديًا– إسرائيليًا لمواجهة إيران، قائلا: «إن الحلف الناشئ بين السعودية وإسرائيل الذي كان يوما عصيّا على التخيّل سيصبح أحد عناصر القوى الدافعة في الشرق الأوسط الجديد»[12].

وقد كشف كتاب جديد تفاصيل مثيرة عن تلك «صفقة القرن»، بعنوان «شركة كوشنر.. الجشع والطموح والفساد..القصة الاستثنائية لجاريد كوشنر وإيفانكا ترامب»، للكاتبة البريطانية فيكي وارد، والصادر في شهر مارس 2019؛ وممّا جاء فيه أن السعودية ستلعب دورا مهمًا في جهود كوشنر للسلام الإسرائيلي– الفلسطيني، عبر المساعدة في ما أسمته «إنعاش غزة»، بدعوى أن السعودية مفتاح الصفقة، وبأن «ما أراده كوشنر، هو أن يوفّر السعوديون والإماراتيون المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين»[13].

خاتمة

تدلّ تفاصيل الخطة النهائية لـ»صفقة القرن» على أن العالم العربي أمام وضع مختلف ومغاير؛ وضع لا يستقيم التصالح معه أو التكيّف أو السكوت عنه. فالأمن القومي العربي بات مهدّدًا في صميمه، بل أصبح ــ بحسب خطة ترامب ـ مرتبطًا بالأمن القومي الصهيوني، وعلى الطرف الأردني البحث، الفوري، عن خيارات ناجعة لوقف تنفيذ بنود الخطة.

والشاهد أن التكاتف الأردني – الفلسطيني، والانفتاح على المكوّنات الفلسطينية كافة، هو أحد الخيارات الأردنية المهمة والرئيسة، فضلاً عن التحريض على اندلاع انتفاضة فلسطينية، وتأجيج الشارع الأردني ضد «صفقة القرن»، باعتباره ظهيرًا رئيسا للعاهل الأردني.

تكمن خطورة «خطة ترامب» في التأكيد، الدائم، والمتكرّر، على اعتبار المقاومة الفلسطينية إرهابًا، وبأن دولة «إسرائيل» لم تعرف يومًا سلاماً واحداً مع جيرانها منذ لحظة نشأتها، وكأنها

12 – وزير ألماني سابق: "السعودية وإسرائيل: حلف وليد في الشرق الأوسط الجديد»، يورو نيوز، 11/1/2018.
https://arabic.euronews.com/2018/01/11/joscka-fischer-on-the-alliance-looming-between-saudi-arabia-and-israel

13 – السعودية تمول صفقة القرن من أموال الشعب السعودي، الشرق، الدوحة، 22/3/2019.
https://al-sharq.com/article/22/03/2019/%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%85%d9%88%d9%84-%d8%b5%d9%81%d9%82%d8%a9-

ولِدت من عدم، أو كان لأصحابها حق في تلك الأراضي!

لقد أجبرت «خطة ترامب» مصر على الدخول في أتون نار قطاع غزة، سواء من حيث تدشين مناطق صناعية وزراعية وسكنية على الحدود الصهيونية – المصرية، أو احتمال إلقاء تبعية القطاع على كاهل الحكومة المصرية ــ كأحد البنود المنضوية ضمن الصفقة ـ أو التنسيق مع الكيان الصهيوني حول مكافحة الإرهاب، ما يفتح الباب أمام دخول مصر في مفاوضات مباشرة جديدة حول هذه البنود الخطيرة.

كما يستقيم الدور السعودي مع ما سبق طرحه في ورشة المنامة، العام الماضي، من ضرورة توفير أكثر من 50 مليار دولار، لتنفيذ «صفقة القرن»، أو «خطة ترامب»، ومعها دول خليجية أخرى، قطعًا.

صفقة القرن ومسار التطبيع مع العدو الصهيوني

إبراهيم علي المدهون*

بين وعد بلفور المشؤوم (1917) وما سمّي بصفقة القرن (صفقة ترامب – 2020)، ثمة محطات ومخططات ووسائل/أدوات لقوى الاستعمار والامبريالية الغربية، وكلّها ترمي إلى السيطرة على خيرات ومقدّرات الشعوب العربية والإسلامية ومصادرتها لصالحها .

من جهة أخرى، يهم الإستعمار الغربي أن يُبقي على الوضع البائس لدول وشعوب المنطقة، وبما يظهرها متخلفة وضعيفة وتابعة لإرادته؛ ولا يمكن ذلك إلاّ من خلال ما قرّره مؤتمر كامبل بانيرمان 1907؛ أي بزعزعة الأمن في المنطقة.

من هنا تم الإتيان بالكيان الصهيوني، ككيان وظيفي يفصل بين الشرق والغرب، ويشكّل عامل توتر في المنطقة، يثير الفتن والحروب، ويكون أداة للغرب، مقابل تحقيق تطلع الكيان في تحقيق حلمه في إيجاد وطن لليهود للصهاينة.

يقول الكاتب والمحلّل السياسي الفلسطيني شاكر زلوم: «إن بقاء احتلال فلسطين يعني أن الأميّة والجهل باقٍ في بلادنا؛ فمهمة تجهيل شعوبنا هي مهمة وظيفية أوكلت للاحتلال الإسرائيلي بموجب مؤتمر دول الاستعمار في لندن، والمعروف باسم مؤتمر (كامبل بانيرمان) ما بين الأعوام (1905–1907)، ليكون العمل جماعياً لا فردياً، كما كان قبل المؤتمر.

لم يخفِ الإستعمار الغربي في أي يوم تطلّعه نحو السيطرة الكاملة على مقدّرات جميع شعوب العالم، وشعوب الوطن العربي والإسلامي على وجه التحديد. لذلك، عملت الدول الإستعمارية على استغلال نقاط ضعف الشعوب؛ فتارة تأتي بعنوان تخليص الشعوب من المتسلطين عليهم من دول وحكومات، كالإمبراطورية العثمانية، نتيجة لسياساتها القمعية

* باحث وكاتب سياسي بحريني، عضو سابق في شورى جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.

التي مارستها على شعوب الدول العربية التي كانت تحت هيمنتها، وتارة تأتي بعنوان حماية المنطقة أو الطرق التجارية، كالذريعة التي تستخدمها المستعمرون البريطانيون في الخليج «تأمين الملاحة بين الشرق والغرب» .

استثمرالإستعمار البريطاني عداء العرب للعثمانيين الذين حكموا أغلب الدول العربية والإسلامية، فقام بتوظيف تذمّر الشعوب العربية، للتخلص من الدولة العثمانية التي رأى فيها الإستعمار حائلاً أمام أطماعه للسيطرة على الدول العربية والإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق حلم اليهود في إيجاد «وطن قومي» لهم .

وفي الوقت الذي كان فيه هرتزل يضغط من أجل إنشاء وطنٍ يهودي في فلسطين، أدّت النزعة القومية العربية إلى الرغبة في الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية. وإبان اندلا ع الحرب العالمية الأولى، قرّرت بريطانيا، التي كانت تدرك رغبات كلٍ من العرب والصهاينة على حد سواء في قيام كيانات خاصة بها، العمل على استغلال الوضعٍ لتعزيز مصالحها الاستعمارية الخاصة في المنطقة، بتحقيق وعدها للصهاينة من جهة، وإقامة دول وإمارات تابعة لها .

وعد بلفور المشؤوم : في الثاني من نوفمبر 1917، كتب وزير الخارجية البريطاني آرثر بالفور رسالةً إلى والتر روتشيلد، وهو شخصية بارزة في المجتمع اليهودي البريطاني، مُعرباً عن دعم الحكومة البريطانية إنشاء وطنٍ لليهود في فلسطين. ويتألف النص من فقرة واحدة يُعرف باسم وعد بلفور. مجلة فنك (https://fanack.com/ar/) .

عمل الصهاينة على استثمار فرصة انهيار الإمبراطورية العثمانية، للضغط على الحكومة البريطانية في تنفيذ وعدها المشؤوم (وعد بلفور)، فتم تنفيذ الوعد من قبل بريطانيا دون استشارة العرب أو المسلمين، أصحاب القضية. لكن المعلومات تفيد حسب المذكّرات البريطانية بأن هناك تنسيق على أعلى المستويات بين بريطانيا والصهاينة و آل سعود؛ وهم مشاركون في هذه الجريمة قبل تأسيس مملكتهم .

كانت فلسطين، في ذلك الوقت، سنجقاً نائياً في الإمبراطورية العثمانية المفكّكة، التي كانت بريطانيا تخوض معها حرباً منذ عام 1914. وعلى الرغم من عدم تمتّعهم بأي استحقاقٍ في المنطقة، نفّذ البريطانيون الوعد دون استشارة سكانها البالغ عددهم 650 ألف نسمة، الذين يُشكل العرب ما نسبته حوالي الـ92% منهم (مسلمين ومسيحيين) و8% فقط من اليهود. ومع احتدام الحرب العالمية الأولى، كان العديد من الأشخاص في أوروبا مشغولين بأمورٍ أخرى و لم يُلقوا بالاً، على وجه الخصوص، لهذه الجزئية من المناورة السياسية. مجلة فنك (https://fanack.com/ar/) .

إذا، القرار تم اتخاذه من قبل بريطانيا في تحقيق حلم اليهود، في إقامة وطن لهم. وقد تم تحديده

على أرض فلسطين؛ ولكن أصحاب القرار وأدواتهم من عملاء الأمّة العربية، يعلمون بأن تحقيق هذا الجريمة الكبرى (حلم الصهاينة) ليس بالأمر الهيّن، نظراً للموقع الديني والعقائدي لفلسطين ومقدساتها لدى العرب والمسلمين. إذاً لا بدّ من وسائل وأدوات ضرورية للوصول إلى هدفهم المنشود .

في واقع الأمر، بدأت قصة وعد بلفور قبل 20 عاماً. ففي عام 1897، عقدت الحركة الصهيونية مؤتمرها الافتتاحي في بازل في سويسرا، بهدف إقامة دولة يهودية. وكان التفكير القومي المشترك في تلك الأيام هو أن كل شعب يحتاج إلى وطن؛ وبما أنً الصهاينة يعتبرون اليهود شعباً بلا وطن، فلا بدّ من العثور على وطن. كان المكان الأكثر منطقية لذلك، وفقاً للصهاينة، فلسطين.ومن أجل تأمين مثل هذا الوطن اليهودي "بموجب القانون العام،" قدّم مؤسس الحركة، ثيودور هرتزل، العديد من المقترحات إلى حكومات مختلفة في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. بدأ مع السلطان العثماني عبد الحميدً، ولكن السلطان رفض المساعدة. مجلة فنك (/https://fanack.com/ar) .

لكن الصهاينة والإنجليز، كانوا قد اتخذوا القرار بتحقيق حلم اليهود على أرض فلسطين. ومن أجل ذلك عملوا على تحقيق هذا الهدف المشؤوم؛ لذا لابدّ من العمل على الوسائل التي من خلالها يستطيعون تحقيق مؤامرتهم، والتي من أبرزها:

من أبرز الوسائل لتحقيق حلم اليهود، ما يُعرف بوعد بلفور، السيطرة على الوطن العربي والإسلامي في (آسيا وأفريقيا)، وخصوصاً بلاد الحجاز أو الحرمين الشريفين (مكة والمدينة)، والتي تقع في شبه الجزيرة العربية، لمكانتها القدسية لدى المسلمين جميعاً، ومنهم الشعوب العربية، كذلك القدس وفلسطين لما تتمتع به من الأهمية والقدسية لدى الشعوب العربية والإسلامية.

حين كان الخليج يحكمه القراصنة وقطّاع الطرق، سواء في البر أوالبحر لم يكن لدى الخليج ممالك أو دول أو إمارات عدا سطنة عُمان. لذا عمدت حكومة بريطانيا للعمل على السيطرة على منطقة الخليج، من خلال ما عُرف بتأمين الملاحة بين الشرق والغرب عن طريق «شركة الهند الشرقية، وهو العنوان الذي تم من خلاله السيطرة على منطقة شبه الجزيرة العربية، والإمارات المطلّة على بحر الخليج الفارسي، فأقامت الإتفاقيات مع القبائل في المنطقة، ثم تأسيس الإمارات في الخليج، التي أصبحت محميّات بريطانية .

وإذا كان تأسيس «شركة الهند الشرقية» قد شكّل بداية اهتمامات بريطانيا بالتجارة الشرقية، فإن حملة بونابرت على مصر عام 1798 و محاولته مدّ نفوذ بلاده إلى الخليج العربي، كانتا حافزين رئيسيين في صياغة بريطانيا سياسة تقوم على السيطرة على الجزيرة العربية بأطرافها الشرقية والغربية والجنوبية، في إطار خطة إمبريالية كبرى لتأمين مصالحها التجارية والاستراتيجية

والسياسية في المنطقة، وإلحاق هذه المنطقة بمركزها الإمبريالي تحت شعار «السلم البريطاني». وطوال القرن التاسع عشر، وتحديداً منذ افتتاح قناة السويس، كانت مصالح بريطانيا على أطراف الجزيرة العربية وفي المحيط الهندي في تصاعد مستمر، ممّا جعلها تتصدّى لمحاولات القوى الإقليمية (مصر والدولة العثمانية وفارس) والأجنبية الأخرى (فرنسا وروسيا وألمانيا) للتغلغل في المنطقة. وفي الوقت نفسه، عمدت بريطانيا إلى ضرب القوى المحلية وزيادة شرذمتها وتفتيتها وخلق كيانات سياسية بشتّى الاتفاقيات والمعاهدات . (مجلة تاريخ العرب والعالم – بيروت: حلقة أولى 174(1998)، إتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي (1798– 1916): فصول من الهيمنة والتفتيت – عبدالرؤوف سنّو – أستاذ في الجامعة اللبنانية . دارسة تتناول دور بريطانيا في تقسيم الخليج العربى إلى دول و إمارات وممالك).

فعقب انحسار التواجد البرتغالي والفارسي علي شواطئ الخليج العربي، أتى الأتراك والبريطانيون، و معهم الفرنسيون، على الاستحياء لشبه الجزيرة العربية، فعمدوا إلى احتلالها ودعم شيوخ قبائل موالية لهم في وجه قبائل ليست كذلك؛ ونتج عن هذا الأمر ما نراه اليوم من دول في منطقة الخليج. و بينما تحاول إيران جاهدة أن تقنع المثقفين العرب بأن الخليج العربي يسمّي تاريخياً الخليج الفارسي؛ إلاّ أن المسمّي الأكثر واقعية هو الخليج البريطاني، إذ إن بريطانيا هي التي قامت برسم حدوده وتسمية وتنصيب الدول التي لا تزال قائمة حتى الآن في تلك المنطقة. (كيف صنعت بريطانيا دول الخليج (الخليج البريطاني – إيهاب عمر).

لقد هيمنت بريطانيا على المياه الدافئة، كما ساعدت بريطانيا عبدالعزيز آل سعود في بسط سيطرته على شبه الجزية العربية، وبالرغم من اعتماد البريطانيين على الشريف الحسين – شريف مكّة، فإنّ أمير نجد كان مهماً بالنسبة لهم أيضاً؛ فمناطق نفوذه تنبسط من حدود الكويت إلى جبل شمر إلى حدود الربع الخالي، ومن الخليج إلى الحجاز. وكانوا يريدون من عبد العزيز شيئاً واحداً، هو أنن يُضعف العثمانيين من خلال إضعاف أمير حائل الموالي لهم، والذي كان يهدّد جناح الجيش البريطاني جنوب وادي الرافدين.

لّما بدأت العمليات الحربية في الشرق الأوسط، استدعى المعتمد البريطاني في الخليج، السير بيرسي كوكس، مخبره شكسبير وأرسله إلى نجد. وبمجرّد وصوله إلى الرياض أصرّ على أن يبدأ الأمير النجدي العمليات الحربية ضدّ الشمريين؛ وتمكن شكسبير من إجراء محادثات سياسية مع عبد العزيز آل سعود، فوضعا مسودّة معاهدة التزمت بريطانيا بموجبها بضمان مواقع السعوديين في نجد والإحساء، وحمايتهم من الهجمات العثمانية المحتملة، مقابل التزامه بمساعدة الحلفاء وتعهّده «بمنح فلسطين للمساكين اليهود». وفي ذات الفترة وصل مبعوثون عثمانيون كانوا لا يزالون يأملون في اجتذاب الأمير إلى جانبهم. (ملخص قصير من مراحل تكوّن الدولة السعودية وتاريخها، جريدة البناء) .

لذا، من المهم معرفة الدور البريطاني في حماية آل سعود وحكام دول الخليج العربية في الآتي:

- تمكين العائلة الحاكمة في شبه الجزيرة العربية (آل سعود)، والدولة الوهّابية (الإسلام الجديد) الذي هندسه الإنجليز، في بسط قرارها وهيمنتها على الدول العربية والإسلامية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة، كمرجع ديني، وتقليل دور الأزهر الشريف وباقي المرجعيات الدينية للمسلمين من جهة أخرى.ويمكن ملاحظة ذلك بشكل جليّ في الأدوار التي أدّتها مملكة آل سعود في السابق، والدور الذي تقوم به الآن، مع توجّس بريطانيا من ردّات فعل العرب والمسلمين. لذا تستخدم السعودية البحرين والإمارات كواجهة وكساحة اختبار في عملية التطبيع مع الكيان ضمن ما يسمّى بصفقة القرن؛ ويظهر ذلك جلياً من خلال استقبال البحرين وفوداً تحت عناوين متعددة، كمؤتمر المنامة، ولقاء الأديان والرياضة، وغيرها .
- التمهيد والمساهمة في احتلال فلسطين (وعد بلفور) وتقديمها للصهاينة .
- القضاء على استقلال القرار السيادي للدول العربية والإسلامية، كدور بريطانيا تجاه مصر عبدالناصر، وسوريا الأسد، وكذلك دورها في مواجهة الثورة الإيرانية (الجمهورية الإسلامية في إيران).
- تسيّد القرار في الدول العربية والإسلامية والهيمنة على توجيه الرآي العام الإسلامي، من خلال هيمنة بريطانيا على القرار في الجامعة العربية، والدول الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي).

المعاهدة الأنكلو-نجدية

في 26 كانون الأول 1915، وقّع بيرسي كوكس مع عبد العزيز آل سعود المعاهدة الأنكلو – نجدية، في جزيرة دارين المقابلة للقطيف. وصادق على المعاهدة نائب ملك بريطانيا وحاكم الهند في تموز 1916. وقد تمّ إلغاء هذه المعاهدة بعد توقيع معاهدة جدّة سنة 1927.

وبعد بروز حركة «الإخوان المسلمين»، أعلن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود نفسه إماماً، ودعا القبائل إلى دخول «دين الإخوان» في عام 1916،؛ وقد استطاع بعدها ضمّ حائل عام 1921 وإسقاط دولة آل رشيد، وضمّ البلدات الشمالية، كالجوف ووادي السرحان.

وخلال الحرب الحجازية، استطاع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الاستيلاء على مدن مكّة والمدينة المنوّرة والطائف؛ وبسقوط جدّة في 5 كانون الأول 1925، بعد حصارٍ دام نحو عام، انتهت دولة الأشراف في الحجاز وأُعلِنت مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها.

وفي 19 أيلول 1932، صدر أمر ملكي بتوحيد البلاد تحت اسم «المملكة العربية السعودية» (ابتداءً من 23 أيلول). [ملخص قصير من مراحل تكوّن الدولة السعودية وتاريخها، جريدة البناء].

استنتاجات

يهدف هذا البحث من خلال ما قدّم من حقائق ومراجع، أن يوضح القارئ الكريم والمتابع العربي والإسلامي ما يأتي:

أولاً: فهم ما يجري اليوم، من التسابق من قِبل أنظمة الخليج وبعض الدول العربية والإسلامية، لإقامة علاقات علنية مع الكيان الصهيوني بعد أن كانت في الخفاء، وإبراز دور المؤامرات على فلسطين والوطن العربي والإسلامي من قِبل أدوات الإستعمار (آل سعود وأنظمة الخليج وتوابعها)، في تنفيذ وعد بلفور وتصفية القضية الفلسطينية، من دعم صفقة ترامب على أساس مصادرة حق العرب والمسلمين فيها .

ثانياً: الوقوف على الدور الذي لعبته السعودية والأنظمة الخليجية، في خدمة أهداف وأطماع الإستعمار والإمبريالية الغربية ضد شعوب منطقتنا، و العمل على وئد ومصادرة أي قرار سيادي، لأي دولة عربية أو إسلامية، كما فعلت ضد مصر جمال عبدالناصر وسوريا حافظ الأسد ونجله بشار الأسد وكذلك الجمهورية الإسلامية في إيران .

ثالثاً: إبراز دور محور المقاومة التي تقوده الجمهورية الإسلامية في إيران، والتي تتصدّى لأهداف وأطماع الإمبريالية الأمريكية والغربية والصهيونية العالمية، وكذلك في فضح وتعرية بعض الأنظمة التي كانت تتستّر بقيادتها للإسلام والمقدسات، ولكنها معوّل هدم لكلّ قِيم الإسلام، ومبادئ الشعوب العربية في منطقتنا .

رابعاً: ينبغي على شعوب محور المقاومة، وخصوصاً الشعب الفلسطيني العزيز، أن يكون حازماً قرارته، في إعادة تصحيح بوصلة علاقاته مع دول محور المقاومة (على رأسهم إيران وسوريا)؛ كما يجب أن نعلن جميعنا موقفنا الحاسم من الأنظمة التي تتبع المعسكر الصهيوني الأمريكي .

إن الجمهورية الإسلامية تتعرض لهجمة منظّمة غير مسبوقة، من أمريكا وأدواتها، لأنها تقود المحور في التصدي للهيمنة الإمبريالية الأمريكية والغربية، وخصوصاً في فلسطين؛ وكذلك التصدي لكلّ المشاريع التي تستهدف الأمّتين العربية والإسلامية .

إن المسؤولية على الدول والشعوب العربية والإسلامية بصفة خاصة، وعلى شعوب العالم بصفة عامة، التي تؤمن بالدور المقاوم، أن تنبري للدفاع عن الجمهورية الإسلامية وسوريا وقوى محور المقاومة في فلسطين ولبنان واليمن والعراق.

إن ما تقوم به الأنظمة البائسة المحميّة من دول الإستعمار، من حرف البوصلة وتغيير عدو الأمّة (الكيان الصهيوني)، والعمل على إظهار أن الجمهورية الإسلامية وقوى ومحور المقاومة هي العدو لدول وشعوب المنطقة، ينبغي أن يواجه بوعي وإرادة لتصحيح البوصلة .

ورغم أن كل متابع وباحث في التاريخ يعلم بأن العلاقات بين هذه الأنظمة البائسة والإستعمار، وكذلك مع الكيان الصهيوني، قائمة قبل قيام الكيان الغاصب على أرض فلسطين الحبيبة، إلاّ أن الكثير من العرب والمسلمين يلتبس عليهم الأمر، ومنهم بعض أصحاب القضية أنفسهم، مع الأسف الشديد .

لكن لماذا السعودية؟ ولماذا تحظى أخبار التطبيع السعودي مع الكيان الصهيوني باهتمام أكبر من أخبار التطبيع الرسمي والاقتصادي الإماراتي والبحريني مع تل أبيب مثلاً؟ الجواب يتبرّع به أنور عشقي ـ الوجه المعلن للتطبيع السعودي مع العدو ـ في مقابلة مع التلفزيون الألماني في حزيران الماضي: «العالم الإسلامي سيُطبّع مع إسرائيل إذا طبّعت السعودية». هذا الجنرال المتقاعد يُعَدُّ الوجه الذي أريد له أن يكون علنياً لعملية التطبيع السعودي بعد أن كان سرياً في الماضي، ويُراد له أن يخرج إلى العلن حالياً؛ والأسباب المتداولة حول التقاطع الحالي للمصالح بين السعوديين وتل أبيب باتت معروفة للجميع؛ لكن يبقى السؤال الملحّ: هل استجدّت ظروف سياسية معيّنة ـ مع تعاقب السنين ـ دفعت السعودية إلى مقاربة أكثر قبولاً بالعلاقة مع إسرائيل والتصالح معها، أم أن بوادر تقبّل وجودها والتعامل معها كانت موجودة في الأساس؟ (علي مراد، الجمعة 29 أيلول 2017 (جريدة الأخبار).

وفي الختام، إن دول وشعوب محور المقاومة تستطيع إفشال كلّ مخططات الإمبريالية وأدواتها في المنطقة، لذا يجب علينا أن نكون مقاومين بالكلمة والموقف والسلاح؛ وكما يقول أحد حكماء الإسلام "ما ضاع حق وراءه مطالب" .

لقد أثبتت المقاومة للقاصي والداني بأنها الطريق لإفشال كلّ مخططات الأعداء، كما أن قيادتها الواعية والنزيهة هي الضمانة بعد الله تعالى على تحقيق الإنتصار تلو الإنتصار «وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ»

واليوم يعيد التاريخ نفسه. فكما فعلت بريطانيا سابقاً، فعلت الولايات المتحدة أخيراً، وهذا ما قام بتنفيذه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حين أعلن أن القدس عاصمة الكيان الصهيوني، واتخذ قرار نقل سفارة الولايات المتحدة إلى مدينة القدس المحتلة.

كذلك في ما سمّي بصفقة القرن، لم يتم التشاور أو حتى أخذ رأي أصحاب القضية، سواءً الفلسطينيين أو العرب والمسلمين. ولكن من المفيد العلم بأن هناك تنسيقاً بين أمريكا والكيان، وكذلك آل سعود وبعض الحكومات في الخليج؛ فالتاريخ يعيد نفسه ، ويُظهر التأثير الخطير لآل سعود على قضايا الأمة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

بعد مضي شهر على إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب ل" صفقة القرن " ، في الثامن والعشرين من كانون الثاني الماضي ، وتجوال رئيس السلطة السيد محمود عباس على المحافل

السياسية، من اجتماع مجلس وزراء الخارجية في الجامعة العربية، ومن ثم اجتماع مجلس الأمن الدولي، إلى مجلس التعاون الإسلامي، والقمة الإفريقية، وذلك بهدف شرح الموقف الفلسطيني الرافض لصفقة ترامب – نتنياهو ، وما تضمنته من عناوين، جميعها تصبّ في مجرى واحد هو تصفية القضية الفلسطينية . ("صفقة القرن" لا تنتظر أحداً .. فماذا بعد ؟ـ رامزمصطفى

http://www.athabatnetwork.com/article/163517#.
.(؟Xl4V5WpOU5M.whatsapp

«صفقة القرن»
بين الرفض الفلسطيني والتداعيات الإقليمية

هيثم أبو الغزلان*

توطئة

يُواجه الشعب الفلسطيني مرّة أخرى مؤامرة جديدة هدفها تصفية القضية الوطنية الفلسطينية برمّتها؛ فما أعلن عنه الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، وإلى جانبه رئيس وزراء كيان الاحتلال "بنيامين نتنياهو"، وبحضور سفراء عُمان والبحرين والإمارات، في البيت الأبيض، بتاريخ 28 كانون الثاني (يناير) 2020، يُشكّل إحدى المحاولات المستمرّة لتصفية القضية والوقوف الكامل إلى جانب «دولة إسرائيل»، ومَن وصفهم ترامب بـ»الشعب اليهودي»، مشيراً إلى تأييده «سلامتهم وأمنهم، وحقّهم في العيش في وطنهم التاريخي».

فإعلان رؤية «صفقة القرن» يأتي بعد ثمانية أشهر من قيام الإدارة الأمريكية بنشر الشقّ الاقتصادي من الرؤية، في ورشة عُقِدت في العاصمة البحرينية، في حزيران (يونيو) 2019، بعنوان: «السلام من أجل الإزدهار»، وبعد ثلاث سنوات من الحديث المتواتر عن الخطة التي أصبحت معنونة بـ «السلام من أجل الإزدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي». ولا تشُذّ بنود هذه الخطة عن جوهر ما يسعى له «الإسرائيليُّ» من ضمّ الأرض الفلسطينية والاحتفاظ بأكبر مساحة منها، بأقلّ عدد ممكن من أصحابها الأصليّين، وتحقيق الأمن عبر نزع سلاح حركتي «حماس» و»الجهاد الإسلامي»، وتكريس القدس «عاصمة أبديّة وموحّدة لإسرائيل»، وإنهاء قضية اللاجئين، وضمان حدود آمنة، وانفتاح على العالم العربي والإسلامي عبر تطبيع شامل، ما يعني إنهاء القضية

* كاتب وباحث فلسطيني.

الفلسطينية وتصفيتها بشكل شامل.

جاءت الخطة، في شقّيها السياسي والاقتصادي، في 181 صفحة، وتتضمّن 22 قسمًا تغطّي حزمة واسعة من القضايا، مثل:..مفهوم حلّ الدولتين، ووضع القدس، والسيادة، والحدود، والأمن، واللاجئين، والمعتقلين، والمعابر، وقطاع غزة، والتبادل التجاري. أما في الجانب الاقتصادي[1]، فإنها تشير إلى سعيها لتأمين استثمارات دولية بقيمة أكثر من 50 مليار دولار على مدى عشر سنوات، ضمن مقاربة لتحقيق اندماج اقتصادي إقليمي. وتشتمل الخطة على أربعة ملاحق، يتضمن الأول منها الخرائط المقترحة لحدود الدولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، ويعالج الثاني «الاعتبارات الأمنية» لإسرائيل، وخصوصًا لناحية سيطرتها المطلقة على منطقة غور الأردن، في حين يتضمن الثالث المعايير الأمنية التي ينبغي للدولة الفلسطينية المفترضة أن تلتزمها في محاربة «الإرهاب». أما الملحق الرابع، فيُرسّخ السيطرة الإسرائيلية الأمنية المطلقة على الدولة الفلسطينية "منزوعة السلاح"، بما في ذلك حقّها في التعامل المباشر مع أيّ تهديدات تراها داخل حدودها؛ كما أنه يؤكد سيطرة «إسرائيل» على المعابر الدولية مع كلٍ من الأردن ومصر، فضلًا عن تحكّمها في المياه الإقليمية للدولة الفلسطينية المقترحة. ورغم أن هذه الرؤية تحقق لإسرائيل كلّ ما تطمح له، إلاّ أن مستعمرين في مستوطنة «إفرات» بتجّمّع غوش عتصيون، في الضفة الغربية المحتلة، رفضوا بشدّة[2]، رؤية "صفقة القرن"، ورفضوا لقاء رئيس حكومة تسيير الأعمال، «بنيامين نتنياهو»، برفقة السفير الأمريكي في تل أبيب، «ديفيد فريدمان»، اعتراضًا على هذه الرؤية، رغم أن نتنياهو أعلن خلال جولة على مشارف القدس المحتلة عن بناء آلاف الوحدات الإستيطانية الجديدة.

ويصرّ مُعدّو الرؤية على أن توقيع اتفاقية السلام «الإسرائيلية» – الفلسطينية يجب أن يتضمّن إنهاء أيّ مزاعم تاريخية أو حقوقية للفلسطينيين. وتؤكد الرؤية بوضوح أنه "لن يكون هناك أيّ حق في العودة، ولا استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل". كما أنها تتضمّن مساواة مشكلة لجوء الفلسطينيين بما سُمّي مشكلة لجوء يهودية يُزعم أنها نتجت عقب إقامة «دولة إسرائيل».

وتحمّل الرؤية الأميريكية – الإسرائيلية من أسمتهم «الأخوة العرب" «المسؤولية الأخلاقية عن إدماج الفلسطينيين في بلادهم"، كما فعلت «إسرائيل» مع اللاجئين اليهود. وشدّدت الخطة على أن اللاجئين المستقرّين في أماكن دائمة لن يُسمح لهم بالعودة والتوطين، بما في ذلك الانتقال إلى الدولة الفلسطينية، مع بقاء حق التعويض لهم ضمن آلية دولية خاصة. وتعرض الخطة ثلاثة

1– خطة "إدارة ترامب لحلّ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، تقدير موقف، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (3–2–2020).

2 – القناة العبرية الـ "12"، ومواقع إخبارية، الجمعة (21–2–2020)..

خيارات على اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحظون بإقامة دائمة في أيّ مكان، هي:

– استيعابهم ضمن الدولة الفلسطينية المقبلة، ولكن ضمن قيود مشدّدة، مثل ضرورة وجود اتفاق بين «إسرائيل» والدولة الفلسطينية على معدّل حركة اللاجئين من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة فلسطين. ويتحدّد ذلك بناءً على القدرات الاستيعابيّة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، وبما لا يشكّل عبئًا على البنى التحتية، ولا يضاعف من التهديدات الأمنية لدولة «إسرائيل».

– إدماجهم في البلدان المضيفة التي يقيمون بها حاليًا، وذلك مرهونٌ بموافقة تلك الدول.

– أن تقبل كلّ دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوطين 5 آلاف لاجئ كل عام على مدى عشر سنوات (بإجمالي 50 ألف لاجئ).

وعند توقيع الاتفاقية، فإن وضعية اللاجئ الفلسطيني سوف تنتهي كصفة قانونية دولية، وسيتم حلّ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا". كما أن الشق الاقتصادي من الخطة سيعمل على استبدال مخيّمات اللجوء في الدولة الفلسطينية الموعودة وتفكيكها لبناء مناطق سكنية جديدة[3].

رفض فلسطيني وعربي للصفقة - المؤامرة

لاقت رؤية «صفقة القرن» رفضًا فلسطينيًا رسميًا وشعبيًا واسعًا، وركّز الجميع على ضرورة الوحدة لمواجهة مفاعيل وتطبيقات الرؤية. وتوقّع كثيرون من قيادة السلطة الفلسطينية إلغاء إتفاقية «أوسلو»، وسحب الاعتراف بإسرائيل، وإنهاء التنسيق الأمني، وتصعيد عمليات الانفكاك التام عن «إسرائيل»، واستبدال الدولة بالحكم الذاتي، وحلّ السلطة، ونقل وظائفها لمنظمة التحرير؛ إلا أن ذلك لم يحصل. هذا في حين اعتبرت حركات المقاومة، ومن ضمنها «حماس، والجهاد، والجبهتان الشعبية والديمقراطية..»، أن هذا الرفض للرؤية الأمريكية – الصهيونية يجب أن يستتبعه العمل بكلّ الوسائل الممكنة من أجل إفشال هذه الرؤية؛ وأولى هذه الخطوات: الوحدة الوطنية والاتفاق على برنامج وطني.. فقد اعتبر الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، زياد النخالة: «أن مؤامرة «صفقة القرن» تفرض أمامنا تحدّيًا كبيرًا يستوجب منّا تغيير منهجنا في التعامل مع كلّ شيء؛ هذا التحدي يجب أن يجعلنا نغادر المألوف، ويدفعنا لخلق وقائع جديدة بتضحياتنا، وأن يكون لدينا الاستعداد والحافز للمواجهة والتصدّي لهذه البلطجة بلا تردّد"(4).

3– المرجع السابق.

4 – وكالة "فلسطين اليوم"، تصريح صحفي لأمين عام "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، زياد النخالة، (2020–1–29).

في حين وصف رئيس السلطة محمود عباس خطابَي ترامب ونتنياهو بأنّه: «لا جديد يُضاف عمّا سمعناه قبل سنتين، ولا حاجة إلى أن ننتظر.. لم يتغير موقفنا؛ وبعد الكلام الهراء الذي سمعناه هذا اليوم، نقول ألف مرّة: لا لصفعة العصر». وأكّد عبّاس التّمسّك بإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، مضيفاً أن: «أسلحتنا الأولى هي التحرك الشعبي السلمي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد استقلال الدولة وعاصمتها القدس الشرقية». وتابع: «نقول للعالم إننا لسنا شعبًا إرهابيًا، ولم نكن يومًا كذلك، مؤكدًا التزام دولة فلسطين بمحاربة الإرهاب ـ حسب تعبيره –؛ لكن على العالم أن يفهم أن شعبنا يستحق الحياة»[5].

وصف الكاتب والقيادي الفلسطيني نبيل عمرو، كلام عباس بأنّه «تشدّد اللغة واعتدال السّلوك"؛ فهو ـ أي الكلام ـ لم يُعجب كثيرين ممّن توقّعوا من الرجل، وبعد ما سمع، أنّه سيتّخذ قرارات دراماتيكيّة في التّو واللحظة"[6]. ووفقًا لذلك، حذّر بعض "الإسرائيليين" من الانشغال بالحملات الانتخابية الإسرائيلية الدّاخلية؛ فيما الوضع في الضفة آخذٌ في التدهور وقابل للاشتعال. فكتب "ران أدليست"، الكاتب "الإسرائيلي"، مقالًا في صحيفة «معاريف» جاء فيه: «في حين أن الوضع الأمني مع الفلسطينيين آخذٌ بالتدهور والاشتعال مع مرور الوقت، وتوجد أكثر من 40 نقطة احتكاك بالضفة قابلة للاشتعال، إلا أنه لا يوجد في إسرائيل سياسي واحد قادر على الأخذ بزمام المبادرة، وهم فقط يركّزون كل جهودهم على الحملات الانتخابية والحزبية". وأكّد «أدليست» أن الأوضاع تتّجه إلى "انتفاضة مصغرة"، وأنّ «التنسيق الأمني القائم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ما زال قائمًا، ويعمل بهدوء، وبنتائج مجدية جدًا، وهذا هو الفرق بين التدهور الذي نشهده حاليًا وبين الانتفاضة الشاملة". لكن استمرار التنسيق الأمني جعل الموقف "الإسرائيلي" في العموم يراهن على تفجّر محدود ومسيطر عليه للأوضاع في الضفة والقدس المحتلتين، بخاصة بعد سلسلة من العمليات والتحركات الفلسطينية الهادفة إلى تصعيد المقاومة وتزخيم العمل الشعبي الانتفاضي، ورفده بموقف سياسي فلسطيني وعربي موحّد لإفشال رؤية "صفقة القرن". واللقاءات التنسيقية بين مسؤولي الفصائل الفلسطينية في بيروت ودمشق وطهران وغيرها أتت في هذا السياق.

كما عبّر الموقف الرسمي العربي، الذي صدر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة (2020–2–1)، واجتماع منظمة التعاون الإسلامي (3–2–2020)، وقمة «الإتحاد الإفريقي» (2020–2–9)، عن رفض المشاركين للرؤية الأمريكية المقترحة. واعتبر معنيّون أن هذا الرّفض وضع سقفًا لتحرّكات السلطة، مدلّلون على ذلك بالتطبيع المستمر مع الكيان

5 – وكالة "وفا"، خطاب رئيس السلطة محمود عباس، (29–1–2020).

6 – صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، مقال: "عباس.. تشدّد اللغة واعتدال السلوك"، نبيل عمرو، (1–2–2020).

بما يخالف ما اتفق عليه الزعماء العرب في قمّة بيروت عام 2002، عندما وضعوا شرطًا أن «إسرائيل» لن تحظى بالتطبيع مع الدول العربية ما لم تقبل وتنفّذ مبادرة «السلام العربية"، والتي تنص على "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948»..

لكن مسؤول الدائرة السياسية في «حركة الجهاد الإسلامي»، د. محمد الهندي، أعلن أن "الرهان على تلك المجموعة الدولية والأنظمة العربية أثبت فشله منذ عقود من الزمن"، مؤكداً بأن "المطلوب هو إنهاء التنسيق الأمني بشكل كامل ودعم المقاومة في الضفة المحتلة بكل الأشكال المتاحة، والعمل على استمرارها ضد الاحتلال الصهيوني"[7].

وأضاف أن: «صفقة ترامب تراهن على انهيار الضفة الغربية المحتلة وإضعاف الموقف الفلسطيني والمطلوب الآن هو تحويل الرفض الفلسطيني لصفقة ترامب إلى خطة حقيقية لاستنهاض الفلسطينيين، وإلاّ فإن الرفض سيتحوّل إلى مجرّد مضيعة للوقت"[8].

تداعيات صفقة القرن في لبنان

توجد خشية لبنانية وفلسطينية حقيقية بشأن المحاولات الهادفة لفرض التوطين على لبنان مقابل المال والمشاريع ورفع الديون. هذه المخاوف التي حذّر من تداعياتها زعماء لبنانيون وقيادات فلسطينية، فدعوا إلى ضرورة أن يكون هناك تنسيق لبناني فلسطيني لمواجهة هذه الرؤية الأمريكية – "الإسرائيلية" في محاولة فرض التوطين والتداعيات الناجمة عن ذلك، ومنها إلغاء "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الأونروا).

ويرى البعض أن "الخطورة الكبرى والحقيقية لا تكمن فقط في التوطين الذي أجمعت كل القوى اللبنانية على رفضه، بل في طريقة فرضه على لبنان، ووضع هذا البلد الصغير أمام احتمالات صعبة، ولعلّ أشدّها خطورة أن يكون تفجير الوضع الداخلي في لبنان بوّابة لتمرير الصفقة الأمريكية، خصوصاً أنّ للبنان تجارب كثيرة في هذا الإطار، حين يتعلق الأمر بتمرير الصفقات الإقليمية الكبرى"[9].

وفي مقابل هذه المخاوف، يوجد إصرار واضح من "حزب الله" وقوى وطنية وإسلامية لبنانية

7 – قناة "الأقصى" الفضائية، لقاء خاص مع مسؤول الدائرة السياسية في "حركة الجهاد الإسلامي"، د. محمد الهندي، (21–2–2020).

8– المرجع السابق.

9 – هل يكون لبنان أول ضحايا صفقة القرن؟ موقع "عربي بوست"، (13–2–2020).

وفلسطينية، وقوى أخرى، ولاعتبارات عديدة لا يُعرف مداها أو جدّيتها في مقاومة الضغوط (مثل حزب «القوات اللبنانية» برئاسة سمير جعجع..)، على رفض رؤية "صفقة القرن"، ومواجهة تداعياتها الحاصلة والمحتملة. وهذا يطرح تهجير الفلسطينيين كأحد الخيارات (طوعًا وكرهًا)، لافتقار الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية والإنسانية، وبعض الأسباب الأخرى التي جعلت اللبناني نفسه يُفضّل الرحيل والهجرة. يقول رئيس «لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني»، الدكتور «حسن منيمنة» إن «لبنان يستشعر خطر الإعلان الأميركي عن صفقة القرن بالنظر إلى ما تتضمّنه من بنود لتصفية القضية الفلسطينية/ بما فيها قضية اللاجئين، وإمكانية توطينهم في الدول المُضيفة». وأضاف أن «هذا الخطر يجب مواجهته بوحدة الصف اللبناني الفلسطيني»[10].

هذا الموقف الرافض للتوطين أكّدت عليه قيادات الفصائل الفلسطينية في لبنان؛ حيث قال ممثّل «حركة الجهاد الإسلامي» في لبنان إحسان عطايا إن «اللاجئين الفلسطينيين لهم دور أساس في إفشال صفقة ترامب التي تستهدف عودتهم إلى وطنهم فلسطين، وهم عبَروا عن رفضهم للتوطين مراراً وتكراراً. كما أن هناك تفاهمات بينهم وبين الدول المضيفة لهم على رفض التوطين»[11].

ويؤكد الخبير في السياسات العامة واللاجئين، الدكتور "زياد الصائغ»، على ما جاء في «رؤية لبنانية مشتركة تجاه قضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان"، والتي عبّرت عن توافق الأحزاب السياسية في لبنان، أي الكتل الكبرى التي كانت موجودة على طاولة الحوار الوطني، على تعريف واحد على أن «التوطين يعادل التجنيس". وبحسب الصائغ، فإنّ «التوطين لن يتمّ الّا بقرار رسمي من الدولة اللبنانية، وهو أمر غير وارد، لعدم ضرب الخلل الديموغرافي، ودفاعًا عن عدالة القضية الفلسطينية؛ وما حصل في السابق من تجنيس كان فرديًا وليس جماعيا». ويعتبر الصائغ أن «الحل يكون بالهوية المركّبة، أي التأكيد على الهوية الوطنية من خلال منح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان رقماً وطنياً وجواز سفر فلسطينياً، والتشديد على الهوية القانونية من خلال الإبقاء على صفة اللجوء من خلال منحهم بطاقة لجوء"[12].

ونقلت صحيفة "الجمهورية" عن مصدر قانوني أن «التوطين الرسمي يطرح على السيادة اللبنانية، تداعيات كبيرة، وهو يعني منح الحقوق المدنية للفلسطينيين؛ وتضمن الحقوق المدنية حقوق المواطنة والحماية بالتساوي للجميع بموجب القانون. أي بالحد الأدنى الحق في التعليم،

10 – صحيفة "العربي الجديد" اللندنية، مقابلة، رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حسن منيمنة، 20–2–2020

11 – ممثل "حركة الجهاد الإسلامي" في لبنان إحسان عطايا، خلال كلمة له في لقاء "تجمع العلماء المسلمين" في بيروت، (13–2–2020).

12– أيُّ حقوق للفلسطينيين إذا وُطّنوا؟، صحيفة "الجمهورية " وموقع "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني"، رولان خاطر، (3–2–2020).

واستخدام المرافق العامة، والحصول على الخدمات الحكومية، والتصويت؛ يعني أكثر، المنافسة في العمل، في التوظيف العام والخاص، في تبوّؤ المراكز الرسمية العليا في الدولة، مدنية كانت أم عسكرية، المشاركة والتّرشّح للانتخابات، ناهيك عن ضرب التوازن الديموغرافي المشوّه أصلاً. عوامل كلّها تهدّد النسيج المجتمعي اللبناني، إلى التوازن الاقتصادي والمالي"[13].

الأونروا وصفقة القرن

حول مصير عمل وكالة «الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» الأونروا»، تشدّد رؤية "صفقة القرن" على إنهاء عمل الوكالة التي تحوّلت إلى منظمة معادية لإسرائيل بحسب الرؤية "الإسرائيلية"، وإنهاء وضعية اللاجئ الفلسطيني؛ كصفة قانونية دولية، واستبدال مخيّمات اللجوء في الدولة الفلسطينية المستقبلية وتفكيكها لبناء مناطق سكنية جديدة.

ويرى الخبير الإسرائيلي في الشؤون الاقتصادية، والباحث في «معهد بيغن– السادات للدراسات الاستراتيجية»، «فرانك موسمار»، في مقالة له أن «الأونروا تحوّلت إلى منصّة معادية لإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى محطّة قويّة لتعزيز الرفض الفلسطيني؛ وبدلًا من حل القضية الفلسطينية، ساهمت الأونروا في تأبيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي».

ودعا موسمار إلى «..إغلاق هذه المنظمة الدولية، ونقل المسؤولية عن شؤون اللاجئين الفلسطينيين إلى مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، العاملة لحلّ قضايا اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية»[14].

وقد تساوق موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه "الأونروا" مع هذا الموقف "الإسرائيلي" من المنظمة الدولية؛ فأوقفت الإدارة الأميركية كل التمويل الذي كانت تقدّمه للوكالة، وذلك بعد إجراءات عديدة تمثّلت بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، والقيام بحملة شرسة ضد "الأونروا" وصولًا إلى وقف التمويل، وممارسة ضغوط على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لم ترضخ وجدّدت التفويض للوكالة حتى 30 حزيران (يونيو) 2023؛ بعد موافقة 169 دولة على قرار التجديد مقابل رفض الولايات المتحدة و»إسرائيل» وامتناع تسع دول عن ذلك.

كما تواصلت عمليات الضغط على الوكالة، من خلال إبلاغ مدير عمليات «الأونروا» «ماتيوس شمالي» مديري الأقاليم في مناطق عمليات الوكالة الخمس، بتخفيض الموازنة السنوية

13– المرجع السابق.

14 – "دعوة إسرائيلية لإغلاق الأونروا"، موقع "ميدا الإسرائيلي"، ترجمه موقع "عربي21"، الكاتب "فرانك موسمار"، (11–12–2019).

العامة المعتمدة لعام 2020 إلى ما نسبته 10%، ما قد يحمل انعكاسات خطيرة على كافة الخدمات والمشاريع التي تقدّمها «الأونروا»، خاصة فيما يتعلق بقطاع التعليم الأساسي، من خلال اتباع سياسات وإجراءات جديدة، قد تفضي بتقليص توظيف المعلّمين، وتكديس الطلبة في الصفوف[15].

وهذا التخفيض يُعتبر إحدى الأدوات الضاغطة على الوكالة، والتي لها انعكاسات خطيرة على اللاجئين، وتهدّد مستقبل عمل الأونروا" إذا لم يتم العمل على معالجة هذه المسألة وغيرها.

تداعيات صفقة القرن في الأردن

يتّسم الموقف الرسمي الأردني بوجود خشية واضحة من أن تكون الحلول النهائية المطروحة ضمن رؤية «صفقة القرن» على حساب الأردن، ما يهدّد أمنه واستقراره وهويته الوطنية وكيانيّته. ويرى الباحث الفلسطيني من الأردن، الدكتور "خالد عايد"، أن "تداعيات الخطة بصورة عامة، وعلى اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة، ستكون محدودة نسبيًا في حال استمر الرفض الفلسطيني والعربي لها، وانتقل هذا الرفض من الحيّز اللفظي إلى حيّز الفعل".

ويلفت عايد أنه في هذا الحال "سيتعيّن على اللاجئين الفلسطينين في الأردن مواجهة تبعات عدة، منها إقدام الاحتلال على ضمّ أراض جديدة في الضفة الفلسطينية، لاسيّما غور الأردن وشمالي البحر الميت. فمثل هذا الضمّ سيفصل فصلاً جغرافيًا تامًا بين الأردن والضفة– بدلاً من وجود "حاجز" عسكري احتلالي كما هو الأمر الآن، مع ما يرافق ذلك من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية سلبية على الفلسطينيين في ضفّتي النهر".

ويضيف عايد: "كما يمكن للعدو الإسرائيلي، بالشراكة مع الولايات المتحدة، مواصلة الضغط على وكالة الأونروا باتجاه إلغائها وربما إحلال المفوّضية العليا للاجئين محلّها. وبذلك، فإن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن – وغير الأردن – سيكونون أمام التحدّي المتمثّل لا في زيادة التقليص الحالي لخدمات الأونروا فحسب، بل وفي صميم قضيّتهم أيضًا المتمثّل، في حق العودة إلى ديارهم".

ويؤكد عايد أن "مخاطر "الترانسفير" و"الوطن البديل" ليست ماثلة في الشروط الراهنة، لأنها مستبعدة إلاّ في ظل حرب ومجازر تدفع الفلسطينيين للانتقال الجماعي من الضفة الغربية عبر النهر إلى الأردن. كما أن مصير الدفع باتجاه التوطين أو الهجرة الذي يواجه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية لا يواجه أشقّاءهم في الأردن، لأن هؤلاء بأكثريتهم الساحقة يحملون الجنسية الأردنية أصلًا. لكن المخاطر الحقيقية تنبع من مكمن آخر: الوقوف عند حدّ الرفض اللفظي

15 – "صفقة القرن" تَعصف بموازنة "الأونروا"، وكالة فلسطين اليوم ووكالات، (21–2–2020).

والالتفاف على الصفقة، من خلال استمرار مساعي التطبيع العربية و"التسوية السياسية" تحت مُسمّى "حل الدولتين"، الذي لا تزال القيادة الفلسطينية والأنظمة العربية تدعو إليه في إطار "رباعية دولية" تكون واشنطن مكوّنها الحاسم، مرّة أخرى".

ويعتبر عايد أن "الأردن اليوم، بسبب وطأة وضعه الاقتصادي والمعيشي المأزوم، يقع تحت ضغوط أميركية وخليجية سياسية– مالية هائلة، وتحت تأثير "الإغراءات المالية" التي تعِد بها "صفقة القرن"؛ فنراه يسير على "خيط رفيع" بين موقف رسمي يكرّر التأكيد على التمسك بـ «لاءات» و»ثوابت» تفاديًا لتحديد موقف صريح من الصفقة، وموقف شعبي رافض لها، يوحّد «الأردنيين من مختلف المنابت والأصول»، ويعبّر عن نفسه باحتجاجات غاضبة منذ لحظة الإعلان الأميركي عنها، تطالب لا برفض الخطة الأميركية– الصهيونية فحسب، بل وأيضًا بطرد السفير الصهيوني وبإلغاء «صفقة العار»– اتفاق شراء الغاز الفلسطيني المسروق– وإلغاء اتفاقية وادي عربة من أساسها»[16].

الخاتمة

ما تقدّم يؤكّد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين المُقتلَعين من أرضهم وديارهم بقوّة السلاح والإرهاب الصهيونيّين، تُشكّل جوهر القضية الفلسطينية، إذ لا حلّ لقضية فلسطين دون عودة اللاجئين إلى أراضيهم وبيوتهم وقراهم ومدنهم التي اقتُلعوا منها بفعل الإرهاب الصهيوني. وأن هذه القضية شكّلت ولا تزال تُشكّل مشكلة حقيقية للقادة الصهاينة الذين عملوا على إنهائها وتصفيتها ضمن مشاريع عديدة، أفشلها صمود وثبات ومقاومة الفلسطينيين، الذين أثبتوا بمقاومتهم أن الأرض التي دارت وتدور على رحاها الحرب لم تكن "أرضاً بلا شعب"، وأن كل تحالفات الحركة الصهيونية، وتاليًا الكيان الصهيوني، لن تكون قادرة على حسم الصراع لصالح هذا الكيان الغريب الذي تستند نظرته إلى قضية اللاجئين إلى أبعاد سياسية وأيديولوجيّة واقتصاديّة وأمنيّة، وتهدف إلى رفض حق عودة اللاجئين بالمطلق وتسعى إلى إنهاء القضية الفلسطينية برمّتها.

16 – مقابلة خاصة مع الباحث الفلسطيني المقيم في الأردن، الدكتور "خالد عايد"، (18–2–2020).